تطور النزاع بين بريطانيا وأيسلندا حول مصايد الأسماك وأثره على حلف الناتو (١٩٥٢ -١٩٦١) (*)

د. أحمد عبدالقادر محمد عبدالقادر
استاذ مساعد بقسم التاريخ
كلية الآداب – جامعة المنيا

الملخص:

شهدت العلاقات بين بريطانيا وأيسلندا عدة نزاعات حول مصايد الأسماك في شمال المحيط الأطلنطي، كان من أهمها النزاع الذي وقع فيما بين عامي (١٩٥٢-١٩٦١)، وكان له أثر واضح على حلف الناتو. وجاء اختيار عام ١٩٥٢ إلى أنه العام الذي أصدرت فيه أيسلندا قرارا بتوسيع نطاق حدود مصايد الأسماك إلى مسافة أربعة أميال بحرية، أما عام ١٩٦١ فهو العام الذي عقد فيه اتفاق بين البلدين تضمن قبول بريطانيا مد أيسلندا حدود مصايد الأسماك إلى ١٢ ميلا، مقابل حصولها على حقوق صيد مؤقتة ضمن الـ ١٢ ميلًا.

تعود أهمية البحث إلى محاولة الكشف عن اللبنة الأولى للنزاع البريطاني الأيسلندي حول مصايد الأسماك وأثره على حلف الناتو. ويهدف البحث إلى رصد تطور هذا النزاع بين صديقين في حلف الناتو، وتحليل أثره عليه، وعلى الدول المعنية بهذا النزاع.

ومن هذا المنطلق فإن مشكلة البحث ينصب تركيزها على دراسة تطور النزاع بين بريطانيا أيسلندا حول مصايد الأسماك وأثره على حلف الناتو (١٩٥٢ – ١٩٦١)، من خلال التعرف على مدى أهمية قطاع الصيد في الاقتصاد الأيسلندي، وما الخطوات التي اتخذتها أيسلندا لتوظيف مصايد أسماكها؟ وما موقف بريطانيا من المساعي الأيسلندية لمد مياهها الإقليمية؟ ومدى تأثير النزاع على الوضع الداخلي في أيسلندا؟ وعلى العلاقات الأيسلندية – السوفيتية في ظل الحرب الباردة؟ وإلى أي مدى كانت الحكومة البريطانية مستعدة للذهاب في تصرفاتها ضد حليف في حلف الناتو في ظل التهديد الأيسلندي بالخروج منه؟ وما هي الجهود الدولية لحل الأزمة بين البلدين؟.

الكلمات المفتاحية: بريطانيا، أيسلندا، مصايد الأسماك، الناتو.

(*)مجلة "وقائع تاريخية" العدد (٤٢)، يناير ٢٠٢٥.

The development of the dispute between Britain and Iceland over fisheries and its impact on NATO (1952-1961)

Abstract:

Relations between Iceland and Britain witnessed several disputes over fisheries in the North Atlantic Ocean, the most important of which was the conflict that occurred between (1952 – 1961), and had a clear impact on NATO. The year 1952 was chosen as the year in which Iceland issued a decision to expand the scope of the fisheries borders to a distance of four nautical miles, while 1961 was the year in which an agreement was concluded between the two countries that included Britain's acceptance of Iceland extending the fisheries borders to 12 miles, in exchange for obtaining the rights Temporary fishing within 12 miles.

The importance of the research is due to the attempt to uncover the first building block of the Anglo-Icelandic fisheries dispute and its impact on NATO. The research aims to monitor the development of this conflict between two friends in NATO, and analyze its impact on it and on the countries concerned with this conflict.

The research problem focuses on studying the development of the British-Icelandic fisheries dispute and its impact on NATO (1952-1961), by identifying the importance of the fishing sector in the Icelandic economy, what steps Iceland took to exploit its fisheries? What was Britain's position on Iceland's efforts to extend its territorial waters? The extent of the conflict's impact on the internal situation in Iceland? And on Icelandic-Soviet relations during the Cold War? To what extent was the British government prepared to go in its actions against a NATO ally in light of the Icelandic threat to withdraw from it? What are the international efforts to resolve the crisis between the two countries?

Keywords: Britain, Iceland, Fisheries, NATO.

شهد النصف الثاني من القرن العشرين عدم صلاحية المبدأ القديم الذي يحدد اتساع مياه البحر الإقليمية بثلاثة أميال والعمل إلى زيادة هذه المسافة[١]. وقد استقرت قواعد القانون الدولي العام خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على اعتبار أن المياه الممتدة في البحار المجاورة لإقليم أي دولة – لمسافة ثلاثة أميال بحرية – كجزء إقليمي لهذه الدولة، ومن ثم تخضع لسيادتها، وقد كان الأساس في تحديد هذه المسافة هو أنها كانت تعتبر أقصى مرمى تستطيع أن تعمل إليه قذائف مدفعية السواحل[٢].

وبتطور الملاحة البحرية وتقدم الأسلحة أصبح مبدأ تحديد عرض مياه البحار الإقليمية بثلاثة أميال غير متناسب مع مرمى الأسلحة الحديثة، ومن ثم طالبت بعض الدول بتعديله، بما يتفق والمقتضيات العملية الجديدة، وقد بذلت جهود كثيرة للعمل على تعديله، وتحديد مسافة أخرى تكون مقبولة لدى دول العالم المختلفة التي يعنيها الأمر[٣].

ويُعد نزاع[٤] أيسلندا[٥] مع بريطانيا حول تحديد المياه الإقليمية وحدود الصيد في المنطقة الواقعة شمال الأطلنطي خير نموذج على ذلك، إذ كان من أهم المشاكل الحيوية التي واجهتها[٦]، خاصة وأن صيد الأسماك من الأعمدة الرئيسة التي ينهض عليها اقتصاد أيسلندا، حيث يعتمد عليه سكان هذه الجزيرة النائية المطلة على الأجزاء المتجمدة الواقعة في شمال المحيط الأطلنطي في بقائهم[٧].

قطاع الصيد في الاقتصاد الأيسلندي:

لعب الصيد دورًا مهمًا في تاريخ أيسلندا اقتصاديًا وثقافيًا. إذ كان الصيد وسيلة أساسية لبقاء السكان على قيد الحياة في السنوات الأولى من استيطان أيسلندا، حيث اعتمدوا عليه في الغذاء والملبس. لقد وفّر صيد الفقمات والحيتان والثدييات البحرية الأخرى مصدرًا قيمًا للبروتين والدهون والمواد المغذية الأساسية الأخرى، التي كانت ضرورية لبقاء المستوطنين

الأوائل على قيد الحياة. ومع نمو سكان أيسلندا وتزايد رسوخ الزراعة، استمر الصيد في لعب دور مهم في الاقتصاد، حيث قدم الصيد دخلاً إضافيًا للعديد من العائلات وساهم في تطوير التجارة والتبادل التجاري. كما لعب الصيد أيضًا دورًا مهمًا في تطوير صناعة صيد الأسماك في أيسلندا، واستكمل العديد من الصيادين دخلهم عن طريق صيد الفقمات والثدييات البحرية الأخرى(٨).

لقد كانت صناعة الصيد تشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الأيسلندي لعدة قرون، حيث كانت تمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وفي عصر القرون الوسطى، كان الصيد يتمثل بالأساس في صيد الحيتان، ولم يكن هناك سوى طابع محلي صغير للصناعة. ولكن مع بداية القرن السابع عشر، بدأ الطلب على الزيوت والشموع الحيوانية في العالم الأوروبي يتزايد، مما دفع الصيادين الأيسلنديين لاستغلال المياه الإقليمية الوفيرة والغير مستغلة(٩).

إذ تعد أيسلندا بلدًا فقيرة لم تحبها الطبيعة بالكثير من موارد الثروة، وهي تستورد من الخارج الجزء الأكبر من احتياجاتها، وتُعد الأسماك – ما تستخرجه من المياه المحيطة بها – أهم مصدر للثروة فيها، إذ تساعد حصيلتها على دفع ثمن وارداتها من الخارج، وتبلغ صادراتها من الأسماك ومشتقاتها نسبة ٩٧% من المجموع الكلي للصادرات الأيسلندية، ولذلك فإن البلاد تولى هذا المصدر الهام للثروة عناية خاصة بهدف حمايته من الإجهاد والإفراط في الاستغلال(١٠)، خاصة وأنها تعتمد كلية على صيد السمك(١١) وتصنيعه(١٢). وهو ما جعل الاقتصاد الأيسلندي يعتمد بشكل كبير على الصيد الذي مثل أهم مواردها الطبيعية(١٣).

وهكذا كان الصيد من الأنشطة الأساسية في اقتصاد أيسلندا، وشكلت صناعة الصيد المساهمة الأكبر في الناتج المحلي والإجمالي للبلاد، وتتميز مياه أيسلندا بالعديد من المصادر الغنية بالأسماك، وتعد صادرات الأسماك الرئيسة لأيسلندا، حيث يتم تصديرها إلى دول عدة في العالم، وتوفر هذه

الصناعة فرص عمل كثيرة وتشكل موردًا هامًا للاقتصاد الأيسلندي، في ظل مساهمته في تنمية التجارة والتبادل التجاري، مما جعله أكبر قطاع في الاقتصاد الوطني، ويتركز الصيد في أيسلندا في المقام الأول على سمك القد الأطلسي، وهو أكثر أنواع الأسماك قيمة لاقتصاد البلاد(١٤).

وهو ما يوضح أن صيد الأسماك أصبح المورد الأساسي للدخل القومي لأيسلندا، وكان الحفاظ عليه بمثابة مسألة حياة أو موت بالنسبة لها، نتيجة لاعتماد الاقتصاد الأيسلندي عليه بشكل كبير.

أمام ذلك أصبحت الخسارة المؤقتة للتجارة وغيرها من الأضرار الاقتصادية الناتجة عن النزاع البريطاني الأيسلندي تبدو غير مهمة، بالنظر إلى المكاسب الرئيسة التي يمكن الفوز بها من خلال تمديد حدود مصايد الأسماك(١٥). مما دعها إلى ضرورة المحافظة على الثروة السمكية الموجودة في مياهها(١٦) الإقليمية(١٧).

اتجاه أيسلندا لتوظيف مصايد أسماكها:

استغل الصيادون الأيسلنديون مناطق الصيد قبالة أيسلندا خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥)، وكانت الاستثناءات الوحيدة لسفن صيد من جزر فارو(١٨) وسفن صيد بريطانية (تَّرْوَلة)(١٩)، والتي تحدت الغواصات والألغام الألمانية، وبعد فترة وجيزة من الحرب استأنفت سفن الصيد الأجنبية الصيد قبالة أيسلندا، ومع مرور الوقت تم تجديد أساطيل الصيد وحلت سفن أكثر قوة محل أسطول ما قبل الحرب تدريجيًا. وبعد بضع سنوات أصبح من الواضح أن الأرصدة السمكية في جميع أنحاء أيسلندا مهددة بالصيد الجائر(٢٠).

وقبل استقلال أيسلندا في عام ١٩٤٤، كانت السفن الأجنبية تصطاد في البحار المحيطة بالجزيرة، بما في ذلك السفن البريطانية – أي أن الصيد كان متاح للجميع – وكانت هذه السفن تساهم في الصيد الجائر بالمنطقة

وتهدد المخزون السمكي فيها، وهو ما دفع أيسلندا إلى السعي إلى الحفاظ على حقوقها في البحار ومصايد الأسماك المحيطة بها[٢١].

فأقرت الحكومة الأيسلندية قانون عام ١٩٤٨ بهدف الحفاظ على الجرف القاري[٢٢] (الرصيف القاري)[٢٣]، إذ أصدر المجلس النيابي الأيسلندي قانونا يقضي بحماية الثروة السمكية، مستندا في تشريعه إلى مبدأ ممارسة أيسلندا عمليا حق الحماية لهذه الثروة من حيث موقعها الجغرافي[٢٤].

وكان الهدف من هذا القانون الحفاظ على مصايد الأسماك الساحلية الأيسلندية، إذ أقر بحق أيسلندا في السيطرة على الموارد الطبيعية قبالة سواحلها إلى "حد معقول"، وقد شكل هذا القانون أساس امتدادات أخرى[٢٥] لمصايد الأسماك الأيسلندية فيما بعد[٢٦].

وقد استندت الحكومة في صيف عام ١٩٥٠ إلى قانون حماية الثروة السمكية، فمنعت جميع الأجانب من حق الصيد في مناطق خاصة شمال أيسلندا باستثناء بريطانيا، التي كانت تمارس حق الصيد بالاستناد إلى اتفاقية كانت قد أبرمتها مع الدانمارك عام ١٩٠١ ولمدة خمسين عاما، وبانتهاء تلك الاتفاقية – أي في عام ١٩٥١ – تعالت الأصوات في أيسلندا مطالبة بمد حدود المياه الإقليمية فورا من ثلاثة إلى أربعة أميال، ولكن الحكومة البريطانية طلبت من أيسلندا التريث حتى صدور نتيجة الاحتكام بين بريطانيا والنرويج أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي حول ذات الموضوع، والذي لم تأخذ فيه المحكمة بوجهة النظر البريطانية[٢٧].

لذا أصدرت الحكومة الأيسلندية في سنة ١٩٥٢ قرارا بتوسيع نطاق الحدود البحرية لأيسلندا إلى مسافة أربعة أميال بحرية[٢٨]. واستندت في ذلك إلى مبدأ ترومان Truman لعام ١٩٤٥[٢٩]، وحكم المحكمة الدولية في لاهاي عام ١٩٥١ بشأن النزاع الأنجلو– نرويجي بشأن مصايد الأسماك، ووفقاً لهذا الحكم فإن الحفاظ على الأرصدة السمكية في المضايق والخلجان من خلال توسيع حدود الصيد لا يتعارض مع القانون الدولي[٣٠].

ولكن سريعا ما تبين أن هذا الإجراء غير كاف، كما تبينت الحاجة إلى الوصول إلى اتفاق دولي في موضوع المياه الإقليمية. لذا عرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة عام ١٩٥٦ تقرير اللجنة التي كلفت بدراسة الموضوع، والذي ورد فيه أن قواعد القانون الدولي لا تبيح للدول مد حدودها الإقليمية إلى أكثر من ١٢ ميلا بحريا[٣١].

حاولت عدة دول التوصل إلى اتفاق دولي بشأن حدود مصايد الأسماك والدول الساحلية، وطالبت بمد حدود مياهها الإقليمية إلى ١٢ أو ٢٠٠ ميل، وكانت الحكومة الأيسلندية حريصة على الانضمام إلى المطالبة بالـ ١٢ ميلاً، وكان مد أيسلندا لحدود مصايد الأسماك الخاصة بها ومراجعة معاهدة الدفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات التالية مثيرا للقلق في مقر حلف الناتو والحكومات الغربية[٣٢].

وافق معظم الأيسلنديين على مبدأ التمديد، ولكن كان هناك خلاف حول الطريقة، حيث اعتبر تحالف الشعب التمديد شأنا محليًا، وكان العديد من الأشخاص البارزين في حزب الاستقلال (المحافظ) على نفس الرأي، وخاصة في المناطق المرتبطة بصناعة الصيد في الجزء الغربي من البلاد والفيُوْرد[٣٣] الغربية. ومن ناحية أخرى، كان الحزب التقدمي على استعداد للتفاوض مع بريطانيا وألمانيا الغربية[٣٤] والالتزام بالقواعد التي وضعها الناتو في حالات مماثلة، عندما كانت هناك مواجهات بين الدول الأعضاء في نزاعات دولية حساسة، وعلى الرغم من ذلك كانت قيادة الحزب مصممة على تمديد حد الصيد إذا لم تسفر المفاوضات عن نتيجة، وأيد قادة حزب الاستقلال والديمقراطيين الاشتراكيين التمديد، لكن معظمهم كانوا حريصين للغاية على منع المواجهات مع دول الناتو الأخرى[٣٥].

كانت الحكومة على استعداد للتواصل لتلبية مطالبهم بطريقة ما، ولكنها اتهمت تحالف الشعب باستخدام التمديد لإحداث مشاكل داخل الناتو، لكن الاشتراكيين[٣٦] ردوا باتهام خصومهم بوضع مصالح الناتو قبل مصالح أيسلندا،

ولم يكن أي منهما صحيحًا تمامًا، ولم يكن الهدف الأساسي للاشتراكيين هو الإضرار بحلف الناتو، لكنهم اعتبروا ذلك مكافأة إضافية، الأمر نفسه ينطبق على خصومهم، لقد كانوا على استعداد للوصول إلى تسوية مع البريطانيين أكثر من التقدميين والاشتراكيين، لكن معظمهم لم يكن مستعدًا للتضحية بأي مصالح مهمة(٣٧).

هناك دلائل تشير إلى أن البريطانيين أساءوا فهم هذا الخلاف، واعتقدوا أن الأيسلنديين لم يكونوا متفقين بشأن توسيع حدود مصايد الأسماك، ويمكن تفسير التصريحات الغامضة وغير الحذرة من الرئيس الأيسلندي آسجير آسجيرسون A´ sgeirsson A´ Sgeir (١٩٥٢ – ١٩٦٨)، وبعض رجال الأعمال البارزين بهذه الطريقة، لكن هذا لم يكن الحال بالتأكيد، باستثناء حالات فردية قليلة جدًا(٣٨).

على أية حال اقترحت الحكومة الأيسلندية خلال المفاوضات مع الحكومة البريطانية قبل إعلان التمديد عام ١٩٥٨، اتفاقية تتكون من فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات لسفن الصيد البريطانية للصيد داخل حدود ١٢ ميلاً وتعديل حدود الصيد لصالح الصيادين الأيسلنديين، وهو ما رفضه البريطانيون، زاعمين أن التمديد لا يتوافق مع القانون الدولي، وأشاروا إلى أنهم كانوا يصطادون في المياه الأيسلندية منذ أوائل القرن الخامس عشر، وبالتالي لديهم حقوق تقليدية للصيد هناك، وعلى الرغم من ذلك كان البريطانيون على استعداد للتخلي عن بعض حقوقهم التاريخية لتسهيل المفاوضات، نظرا لإدراكهم أهمية الاسماك كمصدر للدخل القومي الأيسلندي(٣٩).

أمام ذلك هددا كل من رئيس الوزراء الأيسلندي هيرمان جوناسون Hermann Jo´nasson(٤٠) ووزير الخارجية جوموندور ا. جويوندسون Guðmundur I´. Guðmundsson(٤١) خلال صيف عام ١٩٥٨ باستقالة أيسلندا من الناتو، وخروج القوات الأمريكية من قاعدتها العسكرية في ريكيافيك، إذا أرسلت الحكومة البريطانية الأميرالية إلى داخل حدود الـ ١٢ ميلاً؛ ونتيجة

لذلك قام الأمين العام لحلف الناتو بول هنري سباك Paul Henri Spaak [٤٢] بمحاولات للتوفيق بين الطرفين، ولكن دون جدوى وقد اشتكى المسؤول الأيسلندي الذي يمثل بلاده في هذه المفاوضات إلى وزارة الخارجية الأيسلندية بأن مسؤولي الناتو لم يكن لديهم فهم للموقف الأيسلندي، ودعموا البريطانيين، ولم يتصرفوا كممثلين دوليين ومنظمة محايدة![٤٣]، وهو ما دل على مدى التأثير البريطاني داخل حلف الناتو.

أمام ذلك حاولت الحكومة الأيسلندية إشراك الولايات المتحدة الأمريكية، إذ طلب رئيس الوزراء الأيسلندي من السفير الأمريكي جون جيه موتشو John J. Muccio بأيسلندا التدخل الأمريكي لإقناع بريطانيا بالموافقة على مد أيسلندا لحدود مصايد الأسماك، وأشار إلى أن العديد من الأيسلنديين اعتبروا أنه من المفارقة الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع دولة استخدمت القوة العسكرية ضدهم، وأن تكون بلادهم عضوًا مشاركًا في تحالف مع هذه الدولة نفسها[٤٤].

جاء رد السفير الأمريكي مخيبا لآمال الأيسلنديين إذ لم يتطرق مطلقًا إلى القضية الحقيقية المطروحة، بل وضع درعًا من العبارات الدبلوماسية الغامضة، وهو ما دل على العجز الأمريكي في الوصول إلى حل مرض لكلا الطرفين في ظل الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية في موقف لا تحسد عليه في ظل تهديد القاعدة العسكرية الأمريكية في ريكيافيك[٤٥]. مما دل على مراوغة الدبلوماسية الأمريكية في إظهار موقفها الحقيقي في تلك الأزمة خشية من تهديد حلف الناتو، وقاعدتها العسكرية في العاصمة الأيسلندية، وهو ما كان ينتظره الاتحاد السوفيتي.

على أية حال لم تجد الحكومة الأيسلندية بعد فشل مؤتمر جنيف (٢٤ فبراير إلى ٢٩ أبريل) سنة ١٩٥٨ – بحث تعديل اتساع مياه البحار الإقليمية – نتيجة لتمسك كل دولة بالمسافة التي تتفق ومصالحها، بدا من إصدار قرارها في ٣٠ يونيو ١٩٥٨ بمد حدود مياهها الإقليمية للحفاظ على ثروتها السمكية،

إذ أعلن وزير مصايد الأسماك الأيسلندي لوفيك جوسيبسون Lu´dvı´k Jo´sepsson مد نطاق حدود مصايد الأسماك إلى مدى ١٢ ميلا بحريا على أن ينفذ هذا القرار ابتداء من أول سبتمبر ١٩٥٨[٤٦].

هكذا بينما كانت المحادثات الدولية جارية لتغيير قوانين البحار فيما يتعلق بحدود المياه الاقليمية الوطنية، أعلنت أيسلندا مد حدود مياهها الإقليمية[٤٧]، بهدف الحفاظ على الثروة السمكية الموجودة في مياهها الإقليمية، والتي بدأت حصيلتها تتناقص نتيجة للاستغلال المتزايد، وهنا بدأ النزاع البريطاني الأيسلندي حول مصايد الأسماك[٤٨].

عادت معارضة بريطانيا إلى أنها ستفقد موردا يوفر سبل الحياة لعدد من مواطنيها، كما أن تسليمها بالقرار الأيسلندي سيثير معارضة ضد حكومة المحافظين، هذا بالإضافة إلى تمسك بريطانيا بالعقلية الاستعمارية القديمة التي مازالت متأثرة بلغة القوة. كما طالب حزب العمال البريطاني الحكومة بأن تقوم بعمل لحماية صياديها[٤٩].

أما الحكومة الأيسلندية فبررت قرارها بمد حدود مياهها الإقليمية إلى الدواعي الاقتصادية[٥٠]، حيث اعتمدت أيسلندا كلية على حصيلة مصايد الأسماك في شراء احتياجاتها من الخارج، وأن كثرة استغلال المصايد الواقعة حول شواطئها يضعف قدرتها الشرائية، ولا تمثل المصايد جانبا أساسيا من موارد ثروة الدول الأخرى كما هو الحال مع أيسلندا[٥١]. وهو ما يوضح أن قرار أيسلندا بمد حدود مصايدها أملته الظروف الاقتصادية.

كما أن هناك تجارة كبيرة بين أيسلندا والدول التي ترفض الاعتراف بقرار مد حدود مصايد أسماكها – مثل بريطانيا وألمانيا الغربية – ولو أن هذه الدول زادت مشترياتها من المنتجات السمكية الأيسلندية لأمكن لأيسلندا زيادة مشترياتها من المنتجات الصناعية لهذه الدول، وسيكون هذا متمشيا مع روح تقسيم العمل الذي تحبذه دول العالم خاصة بين دول منطقة الأطلنطي[٥٢].

وقد أرجعت بعض الدوائر مد أيسلندا حدود مياهها الإقليمية إلى أسباب

سياسية، ذلك أن وزير مصايد الأسماك في الوزارة المستقيلة – الوزارة الائتلافية الأيسلندية – كان ينتمي إلى الحزب الشيوعي، بالإضافة إلى أن الاتحاد السوفيتي أبدى عطفا على موقف أيسلندا، وقام بزيادة مشترياته من أسماكها بحوالي ٤٠% في العامين الماضيين، كما أنه لوح بمساعدات اقتصادية[٥٣] إذا ما تخلت عن الغرب[٥٤]، وهو ما دل على دور الاتحاد السوفيتي في استغلال النزاع البريطاني الأيسلندي لصالحه في ظل الحرب الباردة[٥٥].

لم تشر الاحتجاجات على مد أيسلندا لحدود مياهها الإقليمية إلى أي نص في القانون الدولي، يمنع قيامها من اتخاذ هذا الإجراء كما لم تتضمن عرفا سائدا يرجع إليه، كما أن بريطانيا نفسها اعترفت ضمنيا بمثل هذا الإجراء حينما عقدت مع الاتحاد السوفيتي اتفاقا للسماح للمراكب البريطانية بالصيد في بعض مناطق البحر الأبيض White Sea[٥٦] وهي ضمن نطاق الأثنى عشر ميلا التي قررها الاتحاد السوفيتي كمدى لمياهه الإقليمية. كذلك ظهر في مناقشات مؤتمر جنيف لقانون البحار أن مسافة الثلاثة أميال هذه فقدت الكثير من مؤيديها، بل أن بريطانيا نفسها عرضت الاعتراف بحد يبلغ ستة أميال كإجراء وسط، وقد لاقى اقتراح كندا بجعل حقوق الدولة على مياهها الإقليمية تمتد أثنى عشر ميلا في مصايد الأسماك تأييدا كبيرا[٥٧].

موقف بريطانيا من المساعي الأيسلندية لمد مياهها الإقليمية:

يوجد خلاف قديم بين أيسلندا وبريطانيا على حقوق الصيد في المنطقة الغنية بالأسماك الواقعة بين البلدين، أساسه تحديد اتساع المياه الإقليمية، إذ ترى بريطانيا أن عرض المياه الإقليمية الأيسلندية لا يصح أن يزيد عن أربعة أميال بحرية من شواطئ أيسلندا، ومن ثم فإن السفن البريطانية لها حق تقليدي منذ القرن الخامس عشر في الصيد خارج هذه المنطقة باعتبارها من أعالي البحار[٥٨].

إن أكثر ما تتمسك به بريطانيا في مناقشة حدود مياه الصيد مع

أيسلندا ما يمكن تسميته بالحق التاريخي بواقع ممارستها لهذا الحق منذ أكثر من خمسمائة سنة، وأن إقدام أيسلندا على مد حدود مياهها الإقليمية ألحق ضررا جسيما لبريطانيا، ويكفي للدلالة على ذلك بأن ما تصطاده السفن البريطانية من المياه الأيسلندية يشكل نسبة ٤٤% من مجموع حصيلة الصيد البريطاني من كافة البحار، كما أن فقدان السفن البريطانية لهذه الأماكن التقليدية يعرضها لخسارة جسيمة للبطالة إذا ما انقطعت عنها فورا[٥٩].

فقد كان مجتمع الصيد البريطاني مهددا بفقدان القدرة على الوصول للثروة السمكية في الأماكن الغنية من شمال المحيط الأطلنطي، وبالتالي فقدان الآلاف من الوظائف، وفي الواقع كان كل توسع أيسلندي للمياه الإقليمية يضر بالمصالح البريطانية، وهو ما جعل بريطانيا تقف كحجر عثرة أمام كل تمديد أيسلندي للمياه الإقليمية.

ولا توجد دلائل على أن الرأي العام البريطاني عارض تصرفات الحكومة البريطانية أو مارس ضغوطًا لحل النزاع، ولكن هناك علامات واضحة على عكس ذلك، فقد فرضت صناعة الصيد بشباك الجر والمجتمعات المحلية التي تعتمد على الصيد في المياه البعيدة ضغوطًا على الحكومة البريطانية لتوفير الحماية البحرية لأسطول سفن الصيد، وإكراه أيسلندا اقتصاديًا، وتجنب التسوية في هذا الشأن، والضغط من أجل تقييد مصايد الأسماك خلال مؤتمرات قانون البحار، وبالتالي فإن القطاع الاقتصادي البريطاني الوحيد الذي تأثرت مصالحه من حدوث الصراع هو القطاع الذي كان له مصلحة في وقف التوسعات الأيسلندية بأي ثمن تقريبًا[٦٠].

كانت وزارة الزراعة ومصايد الأسماك، وهي الإدارة الحكومية الأكثر التزامًا بمصالح صناعة الصيد بشباك الجر، هي الأكثر تشددًا داخل البيروقراطية البريطانية أثناء النزاع، وهو ما يوضح أن الشعب البريطاني لم يقم بعرقلة التعبئة فيما يتعلق بالنزاع، مما أدى إلى توجيه الحكومة على المسار الصحيح لحرب القدّ[٦١].

وقد ارتبطت بريطانيا وأيسلندا بعلاقات صداقة وتعاون لفترة طويلة، بالإضافة إلى أنهما أصبحا عضوين في منظمة حلف[٦٢] شمال الأطلنطي[٦٣]. وعلى الرغم من ذلك احتجت الحكومة البريطانية – بالإضافة إلى الحكومات البلجيكية والفرنسية والهولندية – على تمديد أيسلندا حدود مصايد الأسماك، لكن رسميًا لم يكن بوسعها فعل الكثير، نظرًا لأن تصرف أيسلندا كان متوافقًا مع القانون الدولي، وعلى الرغم من ذلك فرضت صناعة صيد الأسماك في بريطانيا حظرًا على الأسماك الأيسلندية. ولم يكن هذا إجراءً حكوميًا، لكن يعتقد الكثيرون أنه حظي بموافقة الحكومة، إذ لم تفعل شيئًا لوقف الحظر[٦٤]. وهو ما يوضح أن رد بريطانيا على الإجراءات الأيسلندية جاء بإغلاق أسواقها أمام السمك الأيسلندي[٦٥].

أرادت أيسلندا التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا لهبوط الأسماك الأيسلندية في بريطانيا، خاصة وأنه قد تم بناء أسطول الصيد الأيسلندي ومصانع تجميد الأسماك في أيسلندا بشكل واسع لتلبية حاجة بريطانيا للأسماك أثناء الحرب العالمية الثانية، وذلك كنتيجة لوجود القوات البريطانية والأمريكية في أيسلندا، والطلب الكبير على الأسماك الأيسلندية في زمن الحرب، وقد ظلت أجور وتكاليف صناعة الأسماك الأيسلندية مرتفعة منذ ذلك الحين، لذا كان البحث عن أسواق جديدة أمرا في غاية الأهمية لأيسلندا، فحتى في ظل الأسواق الألمانية والأمريكية، لا يمكن تجنب النظر بشكل أساسي إلى أن بريطانيا كانت بمثابة أقدم عميل للأسماك الأيسلندية، وهكذا أزعج الحظر البريطاني للسمك الأيسلندي الحكومة الأيسلندية[٦٦].

لم يأبه البريطانيون لتحذيرات حلفائهم في حلف الناتو، وكانوا على استعداد لمواصلة الحظر على الأسماك القادمة من أيسلندا لفترة طويلة، بعد أن أصبح من الواضح أنه ليس هناك طريقة لإجبار الأيسلنديين على الموافقة بمواصلة الصيادين البريطانيين الصيد داخل منطقة الأربعة أميال؛ ونتيجة لعدم المرونة البريطانية ذهب جزء كبير من التجارة الخارجية لأيسلندا إلى الاتحاد

السوفييتي[٦٧]، الذي أصبح أحد أهم الشركاء التجاريين لأيسلندا، خاصة بعد أن وقعت أيسلندا معه اتفاقية تجارية طويلة الأمد في عام ١٩٥٣[٦٨]، على الرغم من أنها عضو في حلف الناتو. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل كما قام الأيسلنديون بالبحث عن أسواق جديدة، ففتحوا أسواق لسمك القد Cod – نوع من أنواع الأسماك – المملح في إيطاليا والبرتغال منذ عام ١٩٥٢، وتوسعت صادراتهم من الأسماك المجمدة في الولايات المتحدة[٦٩].

وعلى الرغم من ذلك أشار الأيسلنديون أن الحظر يتعارض مع العديد من المعاهدات والالتزامات الدولية للحكومة البريطانية، ولكن دون جدوى!. ويبدو أن الهدف كان إجبار الأيسلنديين على إبرام اتفاقية ثنائية من شأنها أن تسمح لسفن الصيد البريطانية بمواصلة الصيد داخل منطقة الأربعة أميال بالرغم من حكم المحكمة الدولية[٧٠].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل وصل إلى ظهور ادعاءات في الصحف البريطانية تحمل أيسلندا مسئولية أي حوادث تقع لسفن الصيد البريطانية في شمال الأطلنطي، وهو ما كان يثير "موجة من الغضب الأيسلندي " إذ ادعت الـ "ديلي ميل Daily Mail " بأن الإجراءات الأيسلندية بتمديد مصايد الأسماك كانت مسؤولة عن فقدان سفينتين لصيد الأسماك من نوع هال Hull وعلى متنهما أربعون رجلاً، بينما لعب الأيسلنديون دورا كبيرا في محاولات الإنقاذ في تلك الحالة، وفي حالات طوارئ أخرى في شمال الأطلنطي، وهو ما اعترف به وزير الخارجية أنطوني إيدن Anthony Eden [٧١] في رسالة إلى السفير الأيسلندي في لندن، والتي تم الإشارة إليها في التايمز"The Times" في ١٤ فبراير ١٩٥٥[٧٢].

وعلى الرغم من الرفض البريطاني لتمديد مصايد الأسماك الأيسلندية، كانت الحكومة الأيسلندية على استعداد للنظر في تحسين الأجواء بين البلدين، وهو ما أعرب عنه وزير مصايد الأسماك الأيسلندية أولافور ثورس O´ lafur

Thors (١٩٥٣ – ١٩٥٦)[٧٣] إلى السفير البريطاني في ريكافيك في فبراير ١٩٥٥[٧٤].

وهو ما دل على رغبة أيسلندا استرضاء بريطانيا حتى لا يتطور النزاع إلى صدام بين البلدين يكون في غير صالحها، إذ رأت أن "لا شيء أكثر من الحكمة في مواجهة الجار القوي". وكانت الحكمة في استخدام الدبلوماسية مع بريطانيا بهدف الحصول على موافقة بريطانيا على قبول تمديد مصايد الأسماك في شمال الأطلنطي بالطرق السلمية.

وعلى الرغم من ذلك أوضحت الحكومة البريطانية بأنها قامت بمحاولات متكررة بهدف التوصل إلى تسوية للنزاع حول مصايد الأسماك مع أيسلندا، ولكن كان يتم رفض الاقتراحات أو إحباطها من قبل الحكومة الأيسلندية، لدرجة أن الحكومة البريطانية أصبح ليس لديها أي مقترحات لتقدمها، وتركت الأمر للحكومة الأيسلندية لتقديم اقتراحات بناءة[٧٥]. وبذلك ألقت بريطانيا بـ "الكرة في ملعب أيسلندا" لتحرجها أمام المجتمع الدولي.

كما عقدت مفاوضات بين الجانبين البريطاني والأيسلندي في نوفمبر ١٩٥٤، ولكن لم يصل الطرفان إلى اتفاق إيجابي بينهما، وفي هذا الصدد يحدثنا وزير الخارجية البريطاني أنطوني إيدن قائلا: "أثناء اجتماع منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في نوفمبر ١٩٥٤ بباريس اغتنمت فرصة إجراء محادثات بين الوفدين البريطاني والأيسلندي تحت رئاسة المندوب السويسري ومستشارية كل من المندوبين النرويجي والبلجيكي بهدف التوصل إلى تسوية، وقد تم عقد اجتماعين بين الوفدين، دعا خلالهما الرئيس كلا الطرفين إلى تقديم مقترحات للتسوية، فاقترح الوفد البريطاني التوصل إلى اتفاق بشأن مصايد الأسماك فقط دون المساس بوجهات نظر الحكومتين بشأن الحدود الإقليمية، يتضمن إجراء تعديل على الحدود الأيسلندية التي وضعتها الحكومة الأيسلندية بشكل تعسفي في عام ١٩٥٢، وفي المقابل سيتم وقف حظر صناعة صيد الأسماك البريطانية للأسماك الأيسلندية، ولكن لم يقدم الأيسلنديون أي مقترحات

خاصة بهم وكان موقفهم متشدد، وهو ما ترك انطباعًا سلبيًا"[٧٦].

وعلى الرغم من ذلك تعهد الوفد الأيسلندي بعرض المقترحات البريطانية على حكومته، وهو ما جعل أنطوني إيدن لم يفقد الأمل في موافقة الأيسلنديون على تسوية وسط بين البلدين في هذا النزاع[٧٧]. ومما سبق يتضح فشل المفاوضات بين الجانبين، في ظل التمسك الأيسلندي بمد حدود مصايد الأسماك.

وجدير بالذكر أعلنت وزارة الخارجية البريطانية في اليوم التالي لصدور القانون الأيسلندي بيانا رسميا، ذكرت فيه عدم قبولها لهذا القرار، وطالبت أيسلندا بإجراء مفاوضات مع الدول التي يعنيها هذا الأمر للوصول إلى تسوية[٧٨]، إذ عارضت دول مجاورة كثيرة الإجراء الأيسلندي، ولكن احتجاجها لم يتخذ شكلا عمليا كما فعلت بريطانيا، التي أصرت على ممارسة الصيد ضمن نطاق المسافة الجديدة، وذلك تحت الحراسة المسلحة[٧٩]. إذ رأت أنه سيحد من الوصول لمصايد الأسماك الموجودة هناك، ويؤثر بشكل مباشر على إجمالي حصيلة الصيد البريطاني[٨٠]، فاعتبرته غير ملزما لها قانونيًا أو أخلاقيا، وقامت بإرسال سفن حربية للمياه الأيسلندية لحماية مصايد الأسماك، ومصالح أسطول الصيد البريطاني، الذي كان يعاني من مضايقات كبيرة، وتهديد بالاعتقال من قبل الزوارق الحربية الأيسلندية[٨١].

هكذا جاء رد بريطانيا سريعا إذا اندفعت الفرقاطات البريطانية إلى اختراق حد الـ ١٢ ميلًا على الفور، لحماية سفن الصيد في مواجهة سفن خفر السواحل الأيسلندي؛ مما أدى إلى اندلاع حرب أعصاب في المياه الأيسلندية على مدار العامين التاليين، إذ هاجمت سفن خفر السواحل الأيسلندية سفن الصيد البريطانية، وحاولت الاستيلاء عليها أثناء محاولتها للصيد داخل نطاق الـ ١٢ ميل في مناطق محددة تحت حماية الفرقاطات والمدمرات البريطانية[٨٢]. وهكذا أصبحت حرب الأعصاب بين الجانبين عنيفة، خاصة عندما لجأت سفن الصيد البريطانية في بعض الأحيان الاصطدام بسفن خفر السواحل، و

هو ما جعل الأيسلنديون يهددون بفتح النار[٨٣].

وهو ما أدى إلى نشوب خلاف بين أيسلندا وبريطانيا, ووصل إلى حد الاصطدام المسلح بين السفن الحربية البريطانية وسفن الحراسة الأيسلندية، وهو ما عرف باسم حرب "سمك القد الأولى"[٨٤].

إذ استمرت مراكب الصيد البريطانية في صيد الأسماك داخل الأثنى عشر ميلا، التي حددتها أيسلندا كمياهها الإقليمية، وعندما حاولت قوارب حراسة الشواطئ الأيسلندية منعها، أو قامت بتسجيل أسمائها وتصويرها كدليل على مخالفتها لقوانين أيسلندا، فإن قطع من الأسطول البريطاني عملت على حماية سفن الصيد البريطانية بأن تتعرض لقوارب خفر السواحل الأيسلندية، ولقد حدث أخيرا أن اعتقلت بعض رجالها، ووقعت اشتباكات بالأيدي بين الجانبين أثناء هذه المناوشات، ولكن بالرغم من أن هذه الاشتباكات كانت لا تزال غير مسلحة – حتى تلك اللحظة – إلا أن المشكلة كانت تطور من يوم إلى آخر[٨٥].

كان من الشائع بالنسبة للبريطانيين عزف النشيد الإمبريالي، "حُكُم بريطانيا Rule Britannia"[٨٦] على مكبرات الصوت في سفن الصيد عندما تحدوا أوامر الزوارق الحربية الأيسلندية. وينبغي الأخذ في الاعتبار أن أصحاب سفن الصيد وصناعة صيد الأسماك بشكل عام كان لهم تأثير هائل داخل حزب المحافظين، لعب هذا التأثير دورًا مهمًا طوال النزاع، ولا ينبغي لأحد أن يقلل من تأثير النقابات العمالية داخل حزب العمال أيضا[٨٧].

لم يكن رجال الحكومة البريطانية يقبلون قرار مد حدود الصيد من جانب واحد، وهو ما لم يكن يقبله البرلمان والمشتغلون بأعمال الصيد، لذا كان من البديهي أن تكون الحكومة البريطانية مستعدة وتتخذ الترتيبات الفعالة لحماية سفن الصيد البريطانية في أعالي البحار[٨٨].

كما رأت الحكومة البريطانية أنه في حالة غض الطرف أو التنازل عن

أي مد أيسلندي لحدود الصيد أو المياه الإقليمية سيشجع دول أخرى على إجراء عمليات مماثلة أُحادية الجانب لتوسيع حدود مصايد الأسماك أو المياه الإقليمية أو كليهما(٨٩).

وهكذا اعترضت بريطانيا أشد اعتراض على مد أيسلندا لحدود مصايد الأسماك بشكل أحادي الجانب، وأعلنت تمسكها بحقوقها التقليدية المكتسبة، التي اكتسبها الصيادون البريطانيون أثناء عملهم في المياه الأيسلندية منذ السنوات الماضية(٩٠).

على العموم مر الخلاف بفترة هدوء نسبية، ولكنه عاد للظهور ثانية عندما تعرضت سفن السواحل الأيسلندية يوم ٣٠ أبريل ١٩٥٩ لسفينة الصيد البريطانية اركتك فايكنج Arctc Fiking، وأطلقت عليها النار محاولة الاستيلاء عليها، وتدخلت السفينة الحربية البريطانية كونتيست Contest لحمايتها. كما وقع حادث آخر أثناء قيام السفينة الأيسلندية ماريا جوليا María Júlía بمناورات أوشكت خلالها على الاصطدام بالسفينة البريطانية كونتيست. أصبح مجموع الحوادث بهذين الحادثين منذ نشوب الخلاف ٣١ حادثة، وقدمت بريطانيا مذكرتين احتجاجا على هذين الحادثين سلمهما القائم بالأعمال البريطاني في ريكيافيك للحكومة الأيسلندية يوم ٦ مايو ١٩٥٩(٩١).

هكذا عاد الخلاف بين بريطانيا وأيسلندا حول حقوق الصيد في المياه الإقليمية إلى الظهور مرة ثانية بعد الاحتجاج الذي قدمته بريطانيا للحكومة الأيسلندية على الإجراءات التي اتخذتها أخيرا سفن خفر السواحل الأيسلندية ضد مراكب الصيد البريطانية(٩٢). مما دعى ممثل أيسلندا أثناء اجتماع الناتو في مايو ١٩٥٩ يهدد بانسحاب أيسلندا من الناتو ما لم يتم حل النزاع مع بريطانيا بشكل إيجابي(٩٣).

على الرغم من ذلك دارت مناقشات في مجلس العموم البريطاني عبر فيها بعض النواب عن استيائهم الشديد. ودعا النائب العمالي إدوارد ايفانز Edward Evans(٩٤) الحكومة لاتخاذ اجراءات شديدة لحماية سفنها في

المنطقة. وقال مستر أورانج Mr Orange ممثل الحكومة أن موقفها يتلخص في شيئين: " العمل إلى اتفاق مع الحزم في آن واحد ". كما أنه سيعقد مؤتمر دولي في أبريل القادم للنظر في مسألة المياه الإقليمية، ولكن بريطانيا تأمل الوصول إلى اتفاق مع أيسلندا قبل هذا الوقت إذا كانت راغبة في ذلك(٩٥).

فسرت جريدة الأوبزرفر The Observer البريطانية في ١٠ مايو ١٩٥٩ بمقال تحت عنوان "هذه الحرب الباردة تزداد حرارتها" السبب في عودة الحوادث إلى ازدياد سفن الصيد البريطانية مؤخرا في المياه الأيسلندية. هذا العدد الذي قد تناقص خلال فصل الشتاء لسوء حالة الطقس ولعدم تمكن السفن البريطانية من اللجوء للموانئ الأيسلندية، ولكن مع تحسن الجو زادت حصيلة الصيد لعودة السفن، وصاحب ذلك زيادة في عدد الحوادث. وأضافت بأن كلا الجانبين سعى إلى إقرار تفسير للقانون الدولي برفض الجانب الآخر(٩٦).

أثر النزاع على الوضع الداخلي في أيسلندا:

أدت الأزمة الاقتصادية في أيسلندا التي نتجت عن الاستغلال المتزايد لمصايد الأسماك، ونقص حصيلتها إلى نشوب أزمة وزارية فيها(٩٧)، فقد أصبح الرأي العام الأيسلندي مضطربًا بعد التوسع الأحادي والدخول اللاحق للأميرالية إلى المياه المتنازع عليها(٩٨). إذ أثر النزاع البريطاني الأيسلندي بشكل مباشر على الاقتصاد الأيسلندي، مما أدى إلى ازدياد إجراءات التقشف من قبل الحكومة الأيسلندية(٩٩)، حيث عانت أيسلندا ضائقة اقتصادية شديدة مؤخرا نتيجة للتضخم المالي المستمر الذي ظهر مداه في ارتفاع الأرقام القياسية للأسعار(١٠٠)؛ وهو ما هدد الحكومة بشكل خطير بأزمة حادة(١٠١)، أدت إلى استقالتها في ٤ ديسمبر ١٩٥٨ لأسباب اقتصادية، خاصة في ظل اختلاف الأحزاب المشاركة في الحكم(١٠٢) على طريقة حل الأزمة الاقتصادية التي سادت البلاد آنذاك(١٠٣).

جاءت الاستقالة بعد أزمة دامت خمسة أيام، بدأت حينما أعلن الحزب

الديمقراطي الاشتراكي[١٠٤] – أحد الأحزاب الثلاثة المشتركة في الحكومة – عن مشروع لدفع إعانات حكومية لخفض تكاليف المعيشة، وقد أيد الحزب الشيوعي – الحزب الثاني المشترك في الحكومة – هذا المشروع. ولكن الحزب التقدمي الذي يتبعه رئيس الوزراء هيرمان جوناسون عارض المشروع بشدة[١٠٥].

على أية حال شكل حزب الاستقلال والحزب الاشتراكي الديمقراطي حكومة جديدة في خريف عام ١٩٥٩ سُميت بـ "حكومة إعادة الإعمار". كانت أولويتها الرئيسة الإصلاح الاقتصادي، وبالتالي تم وضع حل مؤقت للنزاع بشأن مصايد الأسماك[١٠٦].

الأزمة الأيسلندية – البريطانية والحرب الباردة:

استغلت الحكومة السوفيتية النزاع البريطاني الأيسلندي، وعملت على تدعيم العلاقات التجارية مع أيسلندا، ففتحت أبوابها أمام السمك الأيسلندي في ظل الحظر البريطاني له، وعملت على تلبية الحاجات الأيسلندية مثل النفط، والسيارات، والآلات، والأخشاب. وعلى الرغم من ذلك عمل السوفيت على إبعاد شبح استغلال توتر العلاقات البريطانية الأيسلندية في التقارب مع أيسلندا، وأن الهدف الأساسي لهم هو حركة التبادل التجاري فقط، ولكن من البديهي أن نتخيل أن الحكومة السوفييتية شعرت بإمكانية استخدام العلاقات السياسية والاقتصادية المتوترة بين بريطانيا وأيسلندا الناشئة عن الحصار في مناوراتها السياسية. وخير دليل على ذلك ما ذكره وزير الخارجية السوفييتي أندريه فيشينسكي Andrej Vyshinski في عام ١٩٥٠، إذ أوضح أن العلاقات التجارية مع أيسلندا يجب أن تشجع الاتجاهات الإيجابية في الاقتصاد الأيسلندي وتقدم الدعم للحزب الاشتراكي بأيسلندا[١٠٧]، الذي كان مواليا للاتحاد السوفييتي، وكان لديه قاعدة انتخابية بلغت ٢٠%[١٠٨].

على أية حال واجهت الحكومة الأيسلندية ضغوطا كبيرة من الشيوعيين، حيث زاد تحريضهم ضد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، واستغلوا البطالة المرتفعة بين صفوف الصيادين الأيسلنديين، وصانعي الأسماك

في انتقاد الحكومة الأيسلندية لاعتمادها على كلا البلدين. وعلى الرغم من ذلك استمر الحظر البريطاني للسمك الأيسلندي، بحجة حماية الصيادين البريطانيين المحليين، ففي ظل ارتفاع معدلات البطالة لديها في هذا المجال(١٠٩).

من هذا المنطلق يمكن القول أن الحكومة الأيسلندية استخدمت التوجه الشيوعي في أيسلندا كورقة ضغط على الحكومة البريطانية لرفع حظر الأسماك الأيسلندية، ولكن دون جدوى في ظل استمرار الحظر البريطاني للأسماك الأيسلندية.

نتيجة لذلك انتعشت التجارة السوفيتية الأيسلندية في عام ١٩٥٣ لصالح كلتا الحكومتين، مما أدى إلى انزعاج البنتاجون وحلف الناتو، وهو ما كان بمثابة انتصار للأيسلنديين في ظل العناد البريطاني، وعلى الرغم من ذلك لم يفقد رئيس الوزراء الأيسلندي أولافور ثورس الأمل إذ واصل بمبادرة منه مناقشة الحظر مع الحكومة البريطانية، خاصة وأنه كان محبا لحل مسألة مصايد الأسماك مع الإنجليز بشكل ودي – كانت عائلته تمتلك واحدة من أكبر شركات سفن الصيد في أيسلندا – وقد جرب كلاً من الإطراء والتهديدات المقنعة مع الممثلين البريطانيين موضحا أن كلتا الدولتين تنتميان إلى حلف الناتو، ومدى المخاطر التي تكمن في توسع التبادل التجاري بين الاتحاد السوفيتي وأيسلندا(١١٠). وزاد الطين بلة فاز في الانتخابات البرلمانية بأيسلندا عام ١٩٥٦ أحزاب اليسار والوسط، والديمقراطيين الاشتراكيين، وتحالف الشعب، والحزب التقدمي، وشكلوا الحكومة الأيسلندية الجديدة، وكانت هذه أول حكومة لدولة تابعة لحلف الناتو تضم وزراء ينتمون إلى حزب صديق للاتحاد السوفييتي – وهو تحالف الشعب – وقد كان على جدول أعمال الحكومة الجديدة تمديد حدود مصائد الأسماك من ٤ إلى ١٢ ميلاً(١١١)، وهو ما زاد من خطورة تصاعد النزاع بين البلدين مما شكل تهديدا لحلف الناتو.

مما دفع منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (O.E.E.C)(١١٢) لبذل مساعي حميدة بين البلدين بهدف الوصول إلى حل للنزاع بينهما(١١٣)، وبعد

مفاوضات مطولة بمبادرة منها، تم رفع الحظر أخيرًا في عام ١٩٥٦ بعد أن أدرك البريطانيون بأن سلوكهم من شأنه أن يضر بحلف الناتو، وعلى الرغم من ذلك لا توجد مؤشرات تدل على أن الناتو مارس ضغوطًا رسمية على البريطانيين للتوصل إلى اتفاق، ولكن يمكن القول بأن تلك الضغوط ربما تم تطبيقها خلف الكواليس، خاصة وأن الحكومة الأمريكية قد أبدت قلقها بشأن الحظر وتجارة أيسلندا مع الاتحاد السوفيتي، وقامت بتسهيل واردات الأسماك المجمدة من أيسلندا إلى الولايات المتحدة[١١٤].

أدركت بريطانيا من تجربة حظر السمك الأيسلندي، أن أيسلندا اتجهت لتصديره للكتلة السوفيتية، وهو ما كان ضرره أكبر من نفعه بالنسبة لها، لذا وجدت أن الطريقة الأمثل هو حماية سفن الصيد البريطانية في حالة مد أيسلندا لحدود الصيد أبعد من حدود ستة أميال[١١٥]. وهو ما يوضح مدى قلق بريطانيا من تأثير النزاع البريطاني الأيسلندي على تحول أيسلندا تجاه الاتحاد السوفيتي، وأثره السلبي على حلف الناتو بشكل عام وعليها خاصة.

ولعل هناك من يسأل لماذا لجأت بريطانيا إلى حماية سفن الصيد؟ ولماذا لم تقم بتوجيه ضربة عسكرية جوية لأيسلندا؟ ويمكن الإجابة على ذلك بالآتي:

١. يميل الرأي السياسي في العالم أجمع إلى إدانة استخدام القوة ضد بلد صغير مثل أيسلندا، وقد حصلت أيسلندا في مؤتمر جنيف لقانون البحار على الكثير من التعاطف؛ ولا شك أن بريطانيا أدركت أن ذلك سيتكرر إذ وصل الأمر إلى الأمم المتحدة.
٢. تعتبر قاعدة الولايات المتحدة الجوية في العاصمة الأيسلندية كيفلافيك – بلدة تقع جنوب غرب أيسلندا – وأجهزة الرادار لها أهمية حيوية لمنظومة الدفاع الغربي؛ ونتيجة لذلك بذلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قصارى جهدها لكبح الحكومة الأيسلندية من تمديد حدود مصايدها، إذ رغبت في منع أي إجراء قد يعرض قواعد الدفاع في

أيسلندا للقلق[١١٦]. خاصة وأن الحكومة البريطانية أبلغت الحكومة الأمريكية إنها قد تضطر إلى حماية سفن الصيد البريطانية في حالة مد الحكومة الأيسلندية لمصايد الأسماك[١١٧].

على أية حال اهتمت الدول المعنية بالخلاف بين بريطانيا وأيسلندا حول مصايد الأسماك، بهدف الوصول إلى حل للخلاف بين البلدين حفظا لمصالحهم جميعا باعتبارهم من الدول البحرية، وكانت من أهمها كل من النرويج وهولندا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا الغربية والدانمارك، الأمر الذي قد يحملها على التدخل والضغط على باقي دول الحلف لتسوية الخلاف، وهذا ما فعلته الدانمارك وطالبت به كندا[١١٨].

واعترض عدد من الدول الأوروبية على قرار أيسلندا مد حدود مياهها الإقليمية في ٣٠ يونيو ١٩٥٨[١١٩]، وأدى التدخل المسلح البريطاني لحماية سفن الصيد إلى استنكار الرأي العام الدولي ضد بريطانيا لعدم تكافؤ القوى المتنازعة[١٢٠].

وقد بذلت الكثير من الجهود من خلال منظمة حلف الناتو، وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في ريكيافيك لإقناع الحكومة الأيسلندية بالدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية، وعدم إعلان مد أُحادي الجانب لحدود مصايد الأسماك. خاصة وأن في تلك الحالة ستعمل الحكومة البريطانية على الرد بالقوة المسلحة على الإعلان الأيسلندي[١٢١].

كما بذلت مساع جدية للوصول إلى حل وسط قبل حلول أول سبتمبر يرضي الطرفين، واجتمع في باريس خبراء المصايد لدول حلف الناتو محاولين الوصول إلى هذا الحل، ولكن كل هذه الجهود اختفت. وعندما حل أول سبتمبر ١٩٥٨ حثت بريطانيا صياديها على التوجه إلى المياه الأيسلندية للصيد في المنطقة المتنازع عليها تحت حماية الأسطول البريطاني. وعلى الرغم من ذلك لم يقع صدام مسلح ذي بال مما قوى الآمال بأن الأزمة سوف لا تحدث الأثر

الخطير الذي يخشى حدوثه، وكانت كل الدلائل تشير إلى أن النزاع سينتقل إلى دور جديد من المفاوضات والاتصالات الدبلوماسية، وكان من المتوقع أن يجتمع مجلس وزراء خارجية الدول الشمالية في كوبنهاجن (الدانمارك) في يوم ١٠ سبتمبر ١٩٥٨، وكان هذا الموضوع على رأس المواضيع التي سيبحثها المجلس(١٢٢).

كانت الدول الإسكندنافية من أهم الدول المعنية بالنزاع البريطاني الأيسلندي، لأهمية موقعها بالنسبة لمنطقة النزاع، بالإضافة إلى انضمام كل من الدانيمارك والنرويج إلى حلف الناتو منذ ١٩٤٩. إذ وجهت الحكومة السويدية في ١٠ يوليو ١٩٥٨ مذكرة احتجاج إلى حكومة أيسلندا، ذكرت فيها أنه ليس لأي دولة الحق في اتخاذ قرار من طرف واحد تمد بمقتضاه حدود مياهها الإقليمية لأكثر من حدودها الحالية المعترف بها. واعتبرت الحكومة السويدية التصرفات المخالفة لهذه القاعدة انتهاكا لمبدأ البحار المفتوحة، وشعرت السويد أنها ملزمة دائما بإبداء احتجاجها والاحتفاظ بحقوقها كلما علمت بصدور قرارات مماثلة، وأضافت المذكرة أن السويد كانت قد اقترحت في مؤتمر جنيف إعطاء الحق للدول في مد حدود مياهها الإقليمية إلى ستة أميال بحرية، كما أنها أيدت اقتراحا أمريكيا بإعطاء بعض الدول الحق في تحديد مياهها الإقليمية إلى ستة أميال بحرية تضاف إليها ستة أميال أخرى للصيد، على أن يحتفظ للدول التي كانت تمارس الصيد في هذه المنطقة الأخيرة في مدة السنين الخمس السابقة بحق مداومة الصيد فيها، ولما لم ينجح هذا الاقتراح رجعت السويد إلى التزام موقفها الخاص بالستة أميال، وختمت المذكرة بحث الأطراف المعنية على المفاوضة لحل المشكلة(١٢٣).

أما الصحافة السويدية فقد تناولت المشكلة برفق، وأظهرت تفهما لموقف أيسلندا، وعلى سبيل المثال مقال نشرته جريدة " دا جنز نيو صتر Det här är nya jeans" جاء فيه أن أيسلندا بلد صغير أما بريطانيا بلد كبير، والقيمة الاقتصادية للأسماك التي يتم اصطيادها في المياه الأيسلندية تمثل لها

قيمة كبيرة في دخلها القومي، بينما لا تمثل لبريطانيا إلا نسبة ضئيلة في مجموع دخلها القومي. وعلى الرغم من أن التصرف البريطاني غير حكيم، وأن المطالب الأيسلندية عادلة في بعض نواحيها إلا أنه لا يجب تصوير الحالة بأن أيسلندا الدولة الصغيرة تهدد بالاعتداء على دولة كبيرة. ويظهر المسئولون في أيسلندا اغتباطهم بموقف بعض الدول التي اعترفت بالأمر الواقع، وهذا غير مقبول بالنسبة للدول الاسكندنافية، فإن السويد عندما وجهت مذكرتها لأيسلندا في ١٠ يوليو ١٩٥٨ لم تكن تقصد مجرد الكلام بل أنها تشعر بالخطر الذي تتعرض له إذا ما قرر مبدأ الاثني عشرة ميلا من غير قيد أو شرط، وأن الموقف السلبي الذي تقفه بعض الدول بالنسبة لهذه المشكلة لا يجب تفسيره بأنه قبول للوضع الراهن. ونتيجة لذلك أبلغت الحكومة السويدية صياديها بأنهم إذا توجهوا للعمل في المنطقة الأيسلندية المتصارع عليها فأنهم يفعلون ذلك على مسئوليتهم الخاصة(١٢٤).

أما الدانمارك فقد طلبت من منظمة حلف الناتو استئناف المباحثات التي كانت تجري في هذا الشأن داخل المنظمة لتسوية هذه المشكلة حتى لا تزداد حدتها، مما قد يؤثر على تماسك دول حلف الناتو(١٢٥). وقد اهتمت الدانمارك اهتماما خاصا بموضوع المياه الإقليمية نظرا لصلته بحدود مياه الصيد حول جرينلاند، وجزر فارو التابعة لها، هي التي ستتأثر مصالحها إذا ما استبعدت سفن الصيد البريطانية من المياه الأيسلندية، وعولت إلى العمل في مياه تلك الجزر. واقترحت الدانيمارك عقد اجتماع لمجلس وزراء حلف الناتو لبحث مشكلة أيسلندا، وانتظارا لهذا الاجتماع أصدرت أوامرها إلى سفنها باحترام الحدود الأيسلندية الجديدة. وأشارت الدلائل إلى أن تنفيذ هذا الاقتراح اعترضه بعض الصعوبات، وقد أعلن رئيس الوزراء الدانماركي بأن بلاده طلبت من بريطانيا الدخول في مفاوضات بغرض إنهاء معاهدة الصيد المعقودة بين بريطانيا وجزر فارو، والتي كانت مدتها تنتهي في عام ١٩٦٥، كما أضاف أنه سيطلب في هذه المفاوضات الموافقة على حدود المياه الإقليمية لجزر فارو إلى

مسافة ١٢ ميلا بحريا(١٢٦).

كما اهتمت النرويج اهتماما كبيرا بموضوع مصايد الأسماك، إذ أن صناعة الأسماك تكون ٢٠% من مجموع صادرات النرويج. وصرح وزير مصايد الأسماك النرويجي بأن حكومته لا تزال عند رأيها في أن مد الحدود الإقليمية لصيد الأسماك يجب إجراؤها تطبيقا لاتفاق دولي في نطاق الأمم المتحدة، كما صرح رئيس لجنة الملاحة والصيد في البرلمان النرويجي بأن الوصول إلى حل وسط للمشكلة الأيسلندية البريطانية هو في صالح النرويج أيضا، لأنه يفتح الباب لمناقشة إمكان مد الحدود الإقليمية النرويجية إلى ١٢ ميلا. وبوجه عام رأت الحكومة النرويجية أن الخطوة التالية يجب أن تأتي من جانب الأيسلنديين والبريطانيين أنفسهم، هذا وقد نصحت وزارة مصايد الأسماك النرويجية لسفن الصيد باحترام الحدود الأيسلندية الجديدة(١٢٧).

على أية حال مثلت بريطانيا أحد أهم دول حلف الناتو منذ مولده عام ١٩٤٩، كما وقعت أيسلندا على اتفاقية الناتو في العام نفسه، وكانت تعتبر أحد أكثر مؤيدي الناتو تأثيراً ويمكن الاعتماد عليها(١٢٨). وقد مثل الخلاف بين البلدين مظهرا من مظاهر الخلاف بين دولتين غربيتين عضوين في الناتو، وكان من الملاحظ بصفة عامة أن الدول الاستعمارية والدول المشايعة لها هي التي تتمسك بمسافة الثلاثة أميال كحد للمياه الإقليمية، ولا يخفى أثر هذا الخلاف على ما يشابهه من نزاع في مناطق أخرى حيوية في العالم(١٢٩).

هناك بعض الأدلة على أن المعايير الديمقراطية – من أهم أسس الديمقراطية ترجيح كفة المعرفة على القوة والعنف – قيدت الإجراءات التي يمكن للحكومة البريطانية اتخاذها ضد أيسلندا. فقد كان البريطانيون يدركون مدى التكلفة المترتبة على الحماية البحرية لسفن الصيد، بالإضافة إلى تحول الأسطول البحري إلى المياه الأيسلندية، ومخالفة شركائه في حلف الناتو، إذا خاطروا بالدخول في مواجهات مع زوارق خفر السواحل الأيسلندية، والتي من شأنها الدخول في مواجهات قد تؤدي إلى سقوط قتلى، وهو ما سيحفز الرأي

العام الأيسلندي ضد حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعرض عضوية أيسلندا فيه، فضلا عن القواعد الأمريكية في أيسلندا، وتوازن القوى في شمال الأطلنطي للخطر؛ لذا أصدر رجال الدولة البريطانيون تعليمات للبحرية بعدم إطلاق النار أبدًا على سفن خفر السواحل ما لم تبدأ بإطلاق النار أولا، وفي تلك الحالة فقط يتم فتح النار عليها بهدف تدمير الأسلحة الموجودة على متن تلك الزوارق(١٣٠).

وهكذا في حين كان البريطانيون على استعداد لاستخدام الأسطول لحماية سفن الصيد في مواجهة أيسلندا، فقد أرادوا أيضًا تجنب الاشتباكات، الأمر الذي قد ينعكس بشكل سيء على بريطانيا، وفي هذه الحالة تضع المعايير الديمقراطية حدًا للطريقة التي سيتم بها استخدام القوة، حتى لو لم توقف تلك المعايير استخدام القوة(١٣١).

على أية حال تجددت المناوشات البحرية بين مراكب الصيد والسفن الحربية البريطانية من جانب وخفر السواحل الأيسلندية من جانب أخر – قوارب حراسة الشواطئ الأيسلندية – ومن ثم أدت إلى استمرار تبادل الاحتجاجات بين الجانبين، وإلى توتر العلاقة بينهما، الأمر الذي خلق خلافا داخل منطقة حلف الناتو (١٣٢).

إذ هدد المسؤولون الأيسلنديون بسحب عضوية أيسلندا من حلف الناتو، وطَرِد القوات الأمريكية من أيسلندا ما لم يتم التوصل إلى نتيجة مرضية(١٣٣)، فبعد شهر من التمديد (أكتوبر ١٩٥٨)، حذر رئيس الوزراء الأيسلندي الولايات المتحدة من أن الضغط الشعبي قد يؤدي بالحكومة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا والانسحاب من الناتو(١٣٤).

تبادلت كل من أيسلندا وبريطانيا الاحتجاجات الدبلوماسية واعترضت كل منهما على موقف الأخرى، وثارت الصحافة الأيسلندية، وقامت مظاهرات عدائية أمام السفارة البريطانية في أيسلندا احتجاجا على قيام السفن البريطانية

بالصيد داخل مياه أيسلندا الإقليمية، كما بعثت أيسلندا بشكوى إلى مجلس منطقة دول حلف الناتو بباريس للاحتجاج على بريطانيا – كلاهما عضو بالحلف – لاستعمالها القوة، وقيام سفنها بالصيد داخل المياه الإقليمية الأيسلندية(١٣٥).

أمام ذلك طالب وزير الخارجية الكندية ببحث النزاع بإحدى المنظمات الدولية المعنية، وبادرت الولايات المتحدة الأمريكية(١٣٦) بالتدخل في النزاع إذ عرض وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس John Foster Dulles (١٩٥٣ – ١٩٥٩) مقترحات لحله، وناشد الطرفين تجنب وقوع الحوادث لحين تسوية هذه المشكلة(١٣٧).

فقد اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بالمحافظة على أيسلندا داخل النطاق الغربي، وألا تعطي للسوفيت فرصة تغذية هذا النزاع وتصديع حلف الناتو عن طريق مشتريات السوفيت من أسماك أيسلندا – التي زادت بنسبة ٤٠% في العامين الماضيين – وعن طريق وزير أسماك شيوعي بأيسلندا وغير ذلك من الوسائل، لذلك كان من المتوقع أن تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على بحث هذه المشكلة في اجتماع مجلس حلف الناتو الذي كان من المزمع عقده في ١٠ سبتمبر ١٩٥٨ بباريس(١٣٨). وهو ما دل على خوف الولايات المتحدة الأمريكية من تدخل السوفيت في النزاع الأيسلندي البريطاني.

فقد أيد الاتحاد السوفيتي مطالبة أيسلندا بمد مياهها الإقليمية ١٢ ميلًا(١٣٩). وهو ما دل على الدعم السوفيتي لمسألة مد حدود مصايد الأسماك الأيسلندية، وكان من الطبيعي أن يعمل الاتحاد السوفيتي على استغلال هذا النزاع لتصديع حلف الناتو في ظل الحرب الباردة.

أمام ذلك جرت مباحثات داخل حلف الناتو اشتركت فيه بريطانيا وأيسلندا لتسوية النزاع القائم بينهما(١٤٠)، كان من المتوقع أن تسفر الوساطة داخل الحلف إلى تسوية بين أيسلندا وبريطانيا، توفق بين رغبات الدولتين ومصالح الدول الأخرى التي يعنيها الأمر، أساسها زيادة اتساع مياه البحار

الإقليمية الأيسلندية إلى ستة أو ثمانية أميال مثلا، على أن تكون المسافة الباقية المكملة للإثنى عشر ميلا مياه تحت إشراف أيسلندا – Under its Control– وليست خاضعة لسيادتها، ويكون لها من ثم الحق في أن تصرح للدول الأخرى بممارسة الصيد فيها، وهذا الاتجاه يتفق مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر قانون البحار الأخير، وشجع عليه استعداد بريطانيا لعقد معاهدة صيد مع أيسلندا تتفق مع هذا الاتجاه[١٤١]. ولكن لم يتم التوصل إلى نتيجة[١٤٢]، حيث فشلت المفاوضات بين البلدين في إيجاد حل للنزاع بينهما[١٤٣].

كانت أيسلندا تميل إلى استخدام أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لحلف الناتو كورقة مساومة، فهددت بالانسحاب من الحلف أو إغلاق القاعدة الأمريكية على الأراضي الأيسلندية ما لم تلبي بريطانيا المطالب الأيسلندية، وعلى هذا فقد أدت عضوية حلف الناتو إلى تعزيز عزيمة أيسلندا وحرصها على التصرف من جانب واحد. ومع ذلك، كانت النخب الأيسلندية حذرة من تصعيد النزاعات بشكل أكبر بسبب التأثير السلبي الكبير الذي كان من الممكن أن يحدثه على الترتيبات الأمنية المعتمدة على الولايات المتحدة والاقتصاد المعتمد على الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، استسلمت المملكة المتحدة لأيسلندا عندما بدا أن النزاعات على وشك الانتهاء. التصعيد إلى مستوى غير مقبول. وفي حين ظلت قدرات الوساطة لدى حلف الناتو ضعيفة، فقد شارك الناتو في وساطة غير رسمية أو رسمية أثناء النزاعات، وقد ساعد ذلك كلا الجانبين على التوصل إلى اتفاق. باختصار، لعبت الخصائص الليبرالية للدول دورًا في تصعيد النزاعات، إلا أنها كانت بمثابة عقبة لمدى تصعيد الصراعات[١٤٤]. وهكذا استغلت أيسلندا قيمتها الخاصة بالنسبة للحلف كورقة مساومة في النزاع[١٤٥].

إذ كانت أيسلندا عضوًا في حلف الناتو، وتمتاز بموقع استراتيجي ممتاز، وكانت منذ نشوب الحرب في كوريا[١٤٦] بمثابة نقطة مراقبة، وبها مركز

للرادار، ومحطة لتزويد الوقود للطائرات بين القارة الأمريكية وأوروبا، ويتولى ذلك قاعدة أمريكية موجودة في أيسلندا؛ ونتيجة للنزاع البريطاني الأيسلندي حول مصايد الأسماك ساد البلاد تياران سياسيان رئيسيان أحداهما نادى بضرورة بقاء القوات الأمريكية التي تمثل حلف الناتو لما في ذلك من فائدة اقتصادية عظيمة لأيسلندا خاصة في هذه الظروف الاقتصادية السيئة، كما أن الوقت كان غير مناسب لإجلاء القاعدة قبل التثبت من نوايا السوفيت، كما إن الجلاء يعرض البلاد للخطر الشيوعي، ومثل هذا الاتجاه الغربي حزب الأحرار الذي حاز على مقاعد أكثر من أي حزب أخر في الانتخابات التي جرت في يونيو ١٩٥٦[١٤٧].

ونادى الاتجاه الأخر الذي مثله الحزبان التقدمي والاشتراكي الديمقراطي بضرورة الجلاء، بدعوى أن الاتحاد السوفيتي قد أجرى تغييرات هامة في سياسته الخارجية، وأنه لا يرغب في نشوب حرب، وأوصى هذان الحزبان بالتزام سياسة الحياد، وعدم الاشتراك في أحلاف عسكرية، وضرورة الانسحاب من حلف الناتو[١٤٨]. وهو ما هدد من وصول الحلف إلى غالبية فجوة جيوك، التي مثلت نقطة مهمة للغاية ضد الغواصات السوفيتية خلال الحرب الباردة.

وجدير بالذكر جاءت انتخابات عام ١٩٥٦ مخيبة لأمال الغرب، فالحزب الموالي له لم يحقق الأغلبية البرلمانية التي تمكنه من تأليف الوزارة، لذلك فأنها تعتبر انتصار لسياسة السوفيت التي تهدف إلى هدم الأحلاف الغربية، وقد تألفت الوزارة من الأحزاب الثلاثة الأخرى التي نادت بالحياد[١٤٩].

على أية حال توقف الخروج من تلك الأزمة على من يأخذ بزمام المبادرة ويساعد على تخفيف الأزمة الاقتصادية التي عانتها أيسلندا. لذلك كان من المتوقع أن يقوم حلف الناتو ببعض المحاولات لإبقاء أيسلندا ضمن نطاقه بعرض المساعدات الاقتصادية عليها حتى لا يمكنوا السوفيت من تحقيق هدفهم بحياد أيسلندا. وكان من المحتمل أن تتنازل بريطانيا عن بعض تمسكها في

الخلاف بينها وبين أيسلندا، وقد سبق أن أعلنت استعدادها لنظر الأمر في ضوء ظروف أيسلندا الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى تأليف حزب الأحرار للوزارة – وهو الحزب الموالي للغرب – الذي يعتمد على حصوله لتأييد واشتراك الحزب التقدمي الذي يملك حوالي ثلث الأصوات في المجلس النيابي، وهو الحزب الذي رفض المشروع الذي قدمه الحزب الاشتراكي بتأييد الشيوعيين(١٥٠).

وعلى الرغم من ذلك واصل الاتحاد السوفيتي من جانبه مساعيه لتشجيع أيسلندا على إتباع سياسة الحياد؛ لذا أَمِلَت بعض الدوائر الغربية أن يسفر مؤتمر جنيف الذي كان من المتوقع عقده في مارس أو أبريل ١٩٦٠ لدراسة عرض المياه الإقليمية وحدود الصيد عن نتائج إيجابية توفق بين وجهات النظر وتحفظ للكتلة الغربية تماسكها(١٥١).

الجهود الدولية لحل الأزمة بين البلدين:

عارضت كثير من الدول مد أيسلندا لحدود مياهها الإقليمية إلى مسافة اثنى عشر ميلا، ولكن احتجاجها لم يتخذ شكلا عمليا، كما فعلت بريطانيا التي أصرت على الصيد ضمن نطاق المسافة الجديدة تحت الحراسة المسلحة، وأعربت عن استعدادها لبحث الموضوع في ظروف أيسلندا الاقتصادية، كما دعا مجلس الناتو الطرفين للتفاوض محافظة على التضامن الغربي إذ أن كلا البلدين عضو في منظمة الناتو، وفشلت المفاوضات في إيجاد حل للنزاع(١٥٢).

وكانت آخر هذه الجهود التي بذلت في هذا الشأن، ما حدث في مؤتمر قوانين البحار الذي عقد تحت إشراف الأمم المتحدة في المقر الأوروبي بجنيف لمدة تسعة أسابيع في الفترة ما بين (٢٤ فبراير إلى ٢٩ أبريل) سنة ١٩٥٨ باشتراك ست وثمانين دولة، وقد بحث هذا المؤتمر موضوع تعديل اتساع مياه البحار الإقليمية، ولكن الدول المشتركة في المؤتمر فشلت في الوصول إلى اتفاق بشأنها، إذ عمدت كل دولة أو مجموعة من الدول إلى التمسك بالمسافة

التي تتفق ومصالحها، ومن ثم اختلفت الآراء بالنسبة للمسافة القانونية التي يعترف بها دوليا، إذ تمسكت بعض الدول بالمبدأ القديم، بينما ترددت آراء آخرين، واختلفت فيما بينها فقال البعض بأن تلك المسافة أربعة أميال، وقال آخرون بجعلها ستة بل ثمانية، وذهب غيرهم إلى جعلها اثنى عشر ميلا، بل طالبت بعض دول أمريكا اللاتينية بمسافة قدرها مائتي ميلا، وقد عرض كل فريق أسانيده؛ ولهذا لم يستطع المؤتمر اتخاذ قرار بأغلبية ثلثي الأعضاء، ومن ثم تمسكت كل دولة بالمسافة التي تتفق ومصالحها، مما دعا المؤتمر إلى أن يطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تنظر في دورتها القادمة الثالثة عشر في الدعوة لعقد مؤتمر آخر يبحث مشكلة تحديد اتساع البحر الإقليمي(١٥٣).

وهكذا فشل مؤتمر قانون البحار المنعقد في جنيف في شهر فبراير ١٩٥٨ في الوصول إلى اتفاق دولي حول مدى المياه الإقليمية لكل دولة(١٥٤). ولو أنه تبين من المناقشات التي دارت فيه أن نظرية تحديد المياه الإقليمية بمسافة ثلاثة أميال، وهي النظرية التي تتزعمها بريطانيا بدأت تفقد أنصارها، كما أن نظرية الاثني عشر ميلا، ولو أنها حصلت على الأغلبية العادية إلا أنها لم تحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة(١٥٥).

أراد الجانبان التوصل إلى نتيجة في مؤتمرات قانون البحار، ومع ذلك بمجرد حضورهم في هذه المؤتمرات، دفعوا باتجاه مقترحات كانت متطرفة للغاية بحيث لا يمكن تمريرها، ومع عدم وجود نتيجة في الأفق، لم تكن أيسلندا مستعدة لانتظار مؤتمرات إضافية لقانون البحار لتسوية هذه القضية، واختارت بدلاً من ذلك تمديد حدود مصايد الأسماك من جانب واحد(١٥٦). خاصة وقد أصبح من الواضح أن المفاوضات البريطانية الأيسلندية لن تسفر عن أي نتيجة(١٥٧).

وهكذا أدى فشل مؤتمر قوانين البحار المنعقد بجنيف في الوصول إلى أي تعديل مقبول وتمسك كل دولة بالمسافة التي تتفق ومصالحها إلى التأثير

السلبي على موقف أيسلندا، إذ اختارت من تمديد حدود مصايد الأسماك من جانب واحد.

على أية حال قبل وقت قصير من مؤتمر جنيف، انسحبت البحرية البريطانية من حد الـ ١٢ ميلاً، وانزوى خفر السواحل الأيسلندي بعيدًا عن الأنظار[١٥٨]، أي هدأت الأمور على كلا الجانبين، حيث عمل كلا البلدين على إزالة ما يزيد من تفاقم الأمور بينهما.

نظمت الأمم المتحدة مؤتمرا دوليا لحدود المياه الإقليمية بجنيف – المؤتمر الثاني– في ١٧ مارس ١٩٦٠ بشأن حدود مصايد الأسماك والولاية القضائية الساحلية، وقدم الوفدان الكندي والأمريكي اقتراحاً يسمى اقتراح (٦+٦)، ووفقا له كان من الممكن للدول الساحلية أن تطالب بحدود مصايد أسماك تبلغ ١٢ ميلا، مع الأخذ في الاعتبار أن الدول التي تتمتع بحقوق تاريخية في المياه المتنازع عليها يمكنها الصيد إلى ما يصل إلى حد ٦ أميال لفترة محدودة، ولكن هذا الاقتراح لم يلق قبولا لدى الوفد الأيسلندي، بالإضافة إلى أنه لم يحصل على ثلثي الأصوات اللازمة ليصبح قانونًا دوليًا[١٥٩].

كانت بريطانيا إحدى الدول المؤيدة للمشروع الأمريكي الكندي المتضمن مد حدود المياه الإقليمية إلى ستة أميال، يضاف إليها ستة أميال أخرى كحدود للصيد يسمح بالصيد داخلها خلال فترة انتقالية أقصاها عشر سنوات للدول التي سبق لها أن مارست الصيد في تلك المياه – خذل هذا المشروع بافتقاره إلى صوت واحد – وقد حاولت بريطانيا في مفاوضاتها مع أيسلندا الاستناد إلى المشروع الكندي لإبرام اتفاقية على غرار الاتفاق الأخير المبرم بينها وبين النرويج[١٦٠].

أدعى وزير الخارجية الأيسلندي جومونـدور ا. جويوندسون في وقت لاحق أنه كان بإمكانه قبول اقتراح ٦+٦، إذا كان سيحقق علاقات أفضل مع حلف الناتو وبريطانيا، لكن الحكومة كانت تتمتع بأغلبية برلمانية ضئيلة، كما

عارض اثنان على الأقل من نواب حزب الاستقلال للسماح للسفن البريطانية بالصيد في الفيُوْرد الغربية، وربما لم يكن يقبل أي أيسلندي من الجزء الغربي من البلاد بحل من هذا النوع، مما يعني أن الحكومة لم يكن لديها أغلبية في البرلمان لصالح حزب الاستقلال لقبول اقتراح (٦+٦) [١٦١].

على أية حال رفضت أيسلندا الاعتراف بما سمته بريطانيا الحق التاريخي، ورأت فيه انتهاكا لحقوقها خلال مدة استمرت طويلا، وآن لها أن تتوقف عن قبول هذا الوضع، ونادت أيسلندا دائما بحقها الشرعي في مد حدودها حتى ١٢ ميلا، وهي ترتكز ليس فقط على آراء رجال القانون الدولي من الأيسلنديين، بل إلى ما افتى به الخبراء الأوروبيون في القانون الدولي من استشارتهم في هذا الصدد. بالإضافة إلى ذلك رغبت أيسلندا في حماية ثروتها السمكية القائمة على الحدود الموسومة، وذلك بمنع ارتياد بعض المناطق من قبل السفن الأجنبية خلال فترات معينة من السنة، كما رأت أيسلندا أن السمك يعتبر المورد الوحيد والرئيس لشعبها[١٦٢].

هكذا منعت الأوضاع الداخلية الحكومة الأيسلندية من التوصل إلى تسوية مع بريطانيا، حتى عندما اقتربت بريطانيا بشكل كبير من قبول المطالب الأيسلندية وأخرت إعادة دخول سفن الصيد البريطانية إلى المياه الأيسلندية بعد مؤتمر عام ١٩٦٠[١٦٣].

انفـراج الأزمـة:

أشار وزير الخارجية الأيسلندي جوموندسون Guðmundsson خلال المفاوضات في يوليو ١٩٦٠ إلى أن المسؤولين الأيسلنديين واجهوا صعوبات في إقناع الجمهور الأيسلندي بفائدة المفاوضات مع البريطانيين، ولذلك استفسر رجال الدولة الأيسلنديون عن إمكانية إجراء مفاوضات سرية بين رئيسي وزراء البلدين[١٦٤]. خاصة وأن بريطانيا حاولت التشبث بالحصول على فترة انتقالية يتم بعدها الانقطاع كليا عن ارتياد المياه الأيسلندية داخل حدود الـ ١٢ ميلا[١٦٥].

نتيجة لذلك بدأت الحكومتان خلال صيف عام ١٩٦٠ بشكل غير رسمي ومبدئي في السعي للتوصل إلى اتفاق، ولكن بسبب موقف الحكومة الأيسلندية المتردد كان التقدم بطيئًا للغاية(١٦٦). وأصبح البريطانيون أكثر يأسًا للتوصل إلى اتفاق في ظل الضغط الشعبي بأيسلندا لمقابلة البريطانيين في منتصف الطريق، ولتهدئة الرأي العام الأيسلندي تمكنت الحكومة البريطانية من إقناع الصيادين البريطانيين بتأخير العودة إلى منطقة الـ ١٢ ميلًا لمدة شهرين، في محاولة لاستئناف المفاوضات، وبمجرد استئنافها أدان الحزب التقدمي والحزب الاشتراكي الحكومة اليمينية(١٦٧). وهو ما يوضح مدى الضغوط الداخلية على الحكومة الأيسلندية، والتي كان لها أثر سلبي على سير المفاوضات بين البلدين.

لم تكن الأحزاب الحكومية متأكدة من حصولها على الأغلبية لتمرير أي اتفاق مع البريطانيين من خلال البرلمان، بسبب الانشقاقات المحتملة من قبل النواب من الأحزاب الحاكمة. وقبل اثني عشر يومًا من انتهاء الموعد النهائي لعودة الصيادين البريطانيين إلى اختراق حدود الصيد التي حددتها أيسلندا، بدأت المفاوضات جدية بين البلدين، لكن استمرت خلالها احتجاج آلاف الأيسلنديين على الانحراف عن حد الـ ١٢ ميلًا، ال، كما أعرب أعضاء الحكومة عن شكوكهم بشأن تقديم أي تنازلات؛ نتيجة لذلك لم تسفر تلك المفاوضات عن الوصول لأي اتفاق، خاصة وأن الأيسلنديين طالبوا بتغيير خط الأساس وحقوق الصيد خارج نطاق الـ ١٢ ميلًا؛ وبناءً على ذلك، ناشدت الحكومة البريطانية الصيادين البريطانيين بمزيد من التأخير في العودة إلى منطقة الـ ١٢ ميلًا، وهو ما امتثلوا له(١٦٨).

على الرغم من ذلك حددت الحكومة البريطانية مهلة زمنية وقررت إعادة البحرية إلى داخل الحد الأقصى في ١٢ أغسطس، إذا لم تستأنف الحكومة الأيسلندية المفاوضات معها. وفي اللحظة الأخيرة وافقت الحكومة الأيسلندية على بدء المفاوضات، ولم تعد الأميرالية إلى حد الـ ١٢ ميلاً. وهو

ما يثير تساؤل حول ما إذا كانت الحكومة الأيسلندية على علم بالنوايا البريطانية، وبالتالي أفسحت المجال لفتح باب المفاوضات من جديد!(١٦٩).

ويمكن القول هنا أن الحكومة الأيسلندية أدركت خطورة عدم الاستجابة لاستئناف المفاوضات مع الحكومة البريطانية، وخشيت من تصعيد الأمر، خاصة وأنها لم تكن على استعداد لمواجهة عسكرية مع بريطانيا في حالة تدهور الأمور.

على أية حال التقى رئيسا الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان Harold Macmillan والأيسلندي وأولافور ثورس في سبتمبر ١٩٦٠ بمطار كيفلافيك، وناقشا المشاكل التي تواجههما للتوصل إلى حل الخلاف بين البلدين(١٧٠).

وابتدأت المفاوضات الرسمية بين البلدين في أول أكتوبر ١٩٦٠ بمدينة ريكيافيك بأيسلندا في جو ساده الاضطراب، إذ قامت مظاهرات في شوارع العاصمة الأيسلندية نادت بوجوب التمسك بحدود الـ ١٢ ميلا، وعدم التساهل مع بريطانيا، وقد نظم تلك المظاهرات الأحزاب المعارضة، وعلى رأسها الحزب الشيوعي، الذي أصبح ذا نشاط واسع خاصة في موضوع حدود الصيد. وقد توقفت المباحثات بين الطرفين بحجة الرجوع إلى حكومتي البلدين لاستشارتهما في الأمر على ضوء وجهات النظر المتبادلة وموقف كل من الوفدين(١٧١).

تعرض الموقف بين البلدين لبعض الخطورة حين انتهت بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٦٠ مدة الهدنة المعمول بها، والتي امتنعت بموجبها سفن الصيد البريطانية من دخول المياه الإقليمية لأيسلندا بحدودها الـ ١٢ ميلا، غير أن بريطانيا أسرعت في طلب الهدنة حتى التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، وقد استجابت أيسلندا لذلك، مما أدى إلى تفادي الاشتباك بينهما انتظارا لاستئناف المفاوضات في ظل تصميم كلا الجانبين على موقفه(١٧٢).

وبذلك قامت شبه هدنة بين الطرفين توقفت على آثرها الاصطدامات بين سفن الجانبين، فالتزمت بريطانيا بمنع سفنها من الصيد داخل حدود الـ ١٢ ميلا، ريثما تتوصل مع أيسلندا إلى اتفاق دائم يبرم بين البلدين، وأمام ذلك

تمتنع سفن المراقبة الأيسلندية من التصدي لسفن الصيد البريطانية، التي قد تخترق الحدود وتكتفي بأن تعلن عن السفن المخالفة إلى الجهات البريطانية المسئولة، فتتولى إدانة المخالفين أمام القضاء البريطاني(١٧٣).

كانت المفاوضات صعبة للغاية واستمرت حتى فبراير ١٩٦١، ولم يتم التوقيع على اتفاق بين البلدين إلا بعد أن تنازل البريطانيون فعليًا عن جميع النقاط محل الخلاف، وقبلوا مد حدود مصايد الأسماك الأيسلندية إلى ١٢ ميلا مع بعض التعديلات، كما تضمن الاتفاق التأكيد على أن لن يكون هناك أي تمديد إضافي من جانب الأيسلنديين، وأن الخلاف بين البلدين حول حدود مصايد الأسماك يمكن أن يحال إلى المحكمة الدولية في لاهاي(١٧٤).

ما أن قامت الحكومة الأيسلندية بإعلان الاتفاقية علنًا وطرحها للتصويت في البرلمان، حتى تعرض لانتقادات شديدة من قبل أحزاب المعارضة ، لذا كان عليها إقناع النواب المتشددين بدعم الاتفاق، أمام ذلك ماطلت الحكومة الأيسلندية في تنفيذ الاتفاق، وفي الوقت ذاته وجدت سفن الصيد البريطانية مضطرة إلى البقاء خارج نطاق منطقة ١٢ ميلا إلى أجل غير مسمى، مما شكل ضغطًا داخليًا كبيرًا على الحكومة البريطانية؛ مما أدى إلى قيامها بالضغط على الحكومة الأيسلندية للإعلان عن الاتفاق الذي استغرق حتى ٢٨ فبراير ١٩٦١(١٧٥).

فقد وافقت بريطانيا أخيرًا على حد الـ ١٢ ميلًا في اتفاق الأمم المتحدة لقانون البحار في عام ١٩٦١(١٧٦). ونتيجة لذلك تم التوصل إلى اتفاق بين أيسلندا وبريطانيا في العام نفسه، حصلت بموجبه أيسلندا على مد حدود مصايد الأسماك ١٢ ميلًا، وحصلت بريطانيا على حقوق صيد مؤقتة ضمن الـ ١٢ ميلًا، كما أقر الاتفاق تسوية أي خلاف مستقبلي بشأن حدود مصايد الأسماك من خلال محكمة العدل الدولية(١٧٧). لذا اعتبرت الحكومة الأيسلندية أنها ملزمة بموجب اتفاق ١٩٦١ على عدم القيام بامتدادات أخرى(١٧٨).

كانت الحكومة الأيسلندية على استعداد لقبول الشروط البريطانية في المفاوضات (١٩٦٠-١٩٦١)، لكنها لم تتمكن من ذلك بسبب الوضع السياسي الداخلي - كان الأيسلنديون منقسمين فيما بينهم - وهنا أدرك البريطانيون حقيقة الوضع، خاصة وأن الحكومة الأيسلندية لم يكن لديها أغلبية في البرلمان لهذا النوع من التسوية، لذا تنازلوا عن المصالح الأقل أهمية لصناعة صيد الأسماك مقابل موقع عسكري آمن في شمال المحيط الأطلنطي، وإن كان ذلك لم يحدث إلا بعد تجربة جميع السبل الأخرى، بما في ذلك الحماية البحرية لسفن الصيد البريطانية[١٧٩].

لم تكن صناعة صيد الأسماك البريطانية سعيدة بالنتائج، لكن وزير الخارجية السير أليك دوغلاس هوم Sir Alec Douglas Home والسير كريستوفر سوامز Sir Christopher Soames . وزير مصايد الأسماك والأغذية ـ أعلنا ببساطة أن دفاعات الناتو في شمال المحيط الأطلنطي وتوازن القوى أكثر أهمية من مصالح مالكي وصيادي سفن التَّرْوَلة. وعلى الجانب الآخر كان الاتفاق ذا قيمة كبيرة للأيسلنديين، وعلى الرغم من ذلك أشارت المعارضة إلى أن البنود المتعلقة بالحقوق البريطانية فيما يتعلق باللجوء إلى المحكمة الدولية قد تضر بمصالح أيسلندا، وأعلنت أن الاتفاق تم التوقيع عليه بالإكراه، لذا عندما تصل إلى السلطة لن تحترمه وتمدد إذا لزم الأمر[١٨٠]. وهو ما أكد على أن الاتفاق بين البريطانيين والأيسلنديين معرضا للتهديد مما سيؤثر على حلف الناتو مستقبلا.

حثت الولايات المتحدة الأمريكية البلدين على الحذر في التفاوض للوصول للاتفاق لوأد النزاع بينهما حول مصايد الأسماك، كما عملت حكومات الناتو الأخرى على ممارسة بعض الضغوط غير المباشرة على البريطانيين، وهو ما جعل بريطانيا تدرك أن تصرفات البحرية في المياه الأيسلندية ستجعل دول الناتو لن تكون مبتهجة في حالة في استقالة أيسلندا من الحلف[١٨١].

وكان الآيسلنديون قد هددوا بالاستقالة من الناتو أكثر من مرة، كما فعل

رئيس الوزراء الأيسلندي يوناسون Jo´nasson ووزير الخارجية جوموندسون في عام ١٩٥٨، وهو ما كرره وزير العدل بيارني بينيديكتسون Bjarni Benediktsson في صيف عام ١٩٦٠ للسفير الأمريكي ووزير الخارجية، وأخبر جوموندسون السير باتريك رايلي Sir Patrick Reilly – المفاوض البريطاني – الشيء نفسه في وقت لاحق من الخريف. وكانت تهديدات بينيديكتسون مصدر قلق كبير لحلفاء أيسلندا. وبطبيعة الحال، كان هذا كله غير رسمي إذ أعلنت السياسة الأيسلندية الرسمية أن النزاع الأنجلو أيسلندي ليس له أي صلة بحلف الناتو أو القاعدة العسكرية الأمريكية في كيفلافيك ما لم يتمكن الناتو أو الولايات المتحدة من المساعدة في حله[١٨٢].

مما لا شك فيه أن السياسيين الأيسلنديين من حزب يمين الوسط، مثلهم مثل غيرهم من قادة الناتو، يخشون أنه إذا استقالت أيسلندا من الناتو وأنهت معاهدة الدفاع مع الولايات المتحدة، فإن حرب القد ستخل بتوازن القوى في شمال الأطلنطي، ولكن بسبب الوضع السياسي الداخلي في أيسلندا، كان من المستحيل عليهم أن يؤيدوا وجهة النظر البريطانية، والحقيقة هي أن السياسة الداخلية كانت لها الأولوية دائمًا على المصالح الغربية المشتركة في الحرب الباردة في أذهان السياسيين الأيسلنديين، وكثيرًا ما استخدموا موقع أيسلندا الفريد لشق طريقهم عندما اختلفوا مع حلفائهم. وقد قال وزير الخارجية الأيسلندي جوموندسون إنه إذا سقطت حكومة يمين الوسط فستتولى حكومة جديدة السلطة وتطلب المساعدة من الاتحاد السوفيتي نتيجة سيطرة الشيوعيين على الحكومة[١٨٣].

على أية حال كان الدور السلمي للمعايير الديمقراطية محدودا للغاية، إذ ادعى كلا الجانبين أن القانون الدولي كان في صالح قضيتهما، لكن لم يكن أي من الطرفين على استعداد تام لمتابعة النزاع في محكمة العدل الدولية، بسبب ضيق الوقت والمخاوف من أن محكمة العدل الدولية ستحكم ضدهما، إن عدم رغبة البريطانيين في استخدام محكمة العدل الدولية[١٨٤] يضع بعض

الشك على حجة الإضفاء الطابع الخارجي على السلام الديمقراطي، لأن البريطانيين كانوا مترددين في إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية خوفًا من الخسارة(١٨٥).

كانت أيسلندا تميل إلى استخدام أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لحلف الناتو كورقة مساومة، فهددت بالانسحاب من الحلف أو إغلاق القاعدة الأمريكية على الأراضي الأيسلندية ما لم تلبي بريطانيا المطالب الأيسلندية، وعلى هذا فقد أدت عضوية حلف الناتو إلى تعزيز عزيمة أيسلندا وحرصها على التصرف من جانب واحد. ومع ذلك، كانت النخب الأيسلندية حذرة من تصعيد النزاعات بشكل أكبر بسبب التأثير السلبي الكبير الذي كان من الممكن أن يحدثه على الترتيبات الأمنية المعتمدة على الولايات المتحدة والاقتصاد المعتمد على الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، استسلمت بريطانيا لأيسلندا عندما بدا أن النزاعات على وشك الانتهاء – التصعيد إلى مستوى غير مقبول– وفي حين ظلت قدرات الوساطة لدى حلف الناتو ضعيفة، فقد شارك الناتو في وساطة غير رسمية أو رسمية أثناء النزاعات، وقد ساعد ذلك كلا الجانبين على التوصل إلى اتفاق. باختصار، لعبت الخصائص الليبرالية للدول دورًا في تصعيد النزاعات، إلا أنها كانت بمثابة عقبة لمدى تصعيد الصراعات(١٨٦). وهكذا استغلت أيسلندا قيمتها الخاصة بالنسبة للحلف كورقة مساومة في النزاع(١٨٧).

على أية حال كان النزاع البريطاني الأيسلندي حول مصايد الأسماك فيما بين عامي ١٩٥٢ – ١٩٦١، بمثابة الخطوة الأولى في سلسلة النزاعات بين البلدين في النصف الثاني من القرن العشرين، والتي لا تزال بين التهدئة والتوتر حتى اليوم(١٨٨).

الخاتمة

من خلال البحث يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية:

- بدأ النزاع بين بريطانيا وأيسلندا حول مصايد الأسماك في شمال الأطلنطي عندما أصدرت الحكومة الأيسلندية في عام ١٩٥٢ قرارا بتوسيع نطاق حدود مصايد الإسماك إلى مسافة أربعة أميال بحرية في المياه المحيطة بسواحلها بهدف الحفاظ على مواردها السمكية، إذ تعتمد أيسلندا اعتمادا كبيرا على صيد الأسماك، بينما تمسكت بريطانيا بحقها التاريخي للصيد في شمال الأطلنطي.
- هدد النزاع البريطاني الأيسلندي حول مصايد الأسماك حلف الناتو، في ظل التهديد الأيسلندي بالخروج منه، وإخراج الولايات المتحدة الأمريكية من القاعدة العسكرية في ريكيافيك، وهو ما أقلق الولايات المتحدة الأمريكية من تدخل السوفيت في النزاع الأيسلندي البريطاني، ما قد يؤدي إلى تصدع حلف الناتو، الذي كان مهددا بفقد موقع استراتيجي وعسكري لديه للخطر في ظل الحرب الباردة.
- أعطى النزاع البريطاني الأيسلندي فرصة قوية للاتحاد السوفيتي باستغلال الفرصة لضرب حلف الناتو، مما كان له أثر مباشر على تماسك وقوة الحلف؛ نتيجة للأهمية الاستراتيجية لأيسلندا بالنسبة له.
- أعلنت أيسلندا مد حدود مصايد الأسماك مرة أخرى إلى ١٢ ميلا ابتداء من أول سبتمبر في عام ١٩٥٨، وهو ما وجدته بريطانيا بمثابة ضرارا كبيرا على مجتمع الصيد البريطاني، ويهدد بفقد الكثير من الصيادين البريطانيين لوظائفهم مما يؤثر في زيادة البطالة لديها، لذا امتنعت عن سحب أسطول الصيد الخاص بها، ونشرت الأميرالية للدفاع عن سفن الصيد في المنطقة محل النزاع؛ وبذلك استمر الصيادون البريطانيون بالصيد في المناطق الممنوعة تحت الحماية

المسلحة، مما زاد من حدة النزاع بين كلا الجانبين، إذ اخترقت سفن الصيد البريطانية حدود مصايد الأسماك الأيسلندية التي أعلنتها أيسلندا في عام ١٩٥٨، واشتبكت مع خفر السواحل الأيسلندية تحت حماية السفن الحربية البريطانية.

- أجبرت بريطانيا على الاتجاه للتفاوض مع أيسلندا للوصول إلى اتفاق بينهما في عام ١٩٦١، والذي تضمن قبول بريطانيا مد أيسلندا حدود مصايد الأسماك إلى ١٢ ميلا، مقابل حصولها على حقوق صيد مؤقتة ضمن الـ ١٢ ميلًا. كما أقر الاتفاق تسوية أي خلاف مستقبلي بشأن حدود مصايد الأسماك من خلال محكمة العدل الدولية. وهو ما يعد انتصارا لأيسلندا.
- كان قبول بريطانيا عام ١٩٦١ الموافقة على مد أيسلندا لحدود مياهها الإقليمية إلى ١٢ ميلا بمثابة بداية النهاية لحرية الأسطول البريطاني في شمال الأطلنطي.
- كانت السياسة البريطانية خلال النزاع مع أيسلندا فيما بين عامي ١٩٥٢ وحتى ١٩٦١، مبنية على مبدأين: أولهما حرية البحار، وثانيهما الحقوق التاريخية للصيادين البريطانيين في الصيد في المياه الأيسلندية. ومما لا شك فيه لعب بقايا الكبرياء الإمبراطوري دورًا مهمًا في التأثير على السياسيين والصيادين البريطانيين.

الملاحق

ملحق (١)

وثيقة بريطانية: توضح مدى استعداد الحكومة الأيسلندية للنظر في تحسين الأجواء بين البلدين في ظل النزاع الأيسلندي البريطاني حول مصايد الأسماك، وهو ما دل على وجود رغبة أيسلندية لتحسين العلاقات مع بريطانيا منذ عام ١٩٥٥[1].

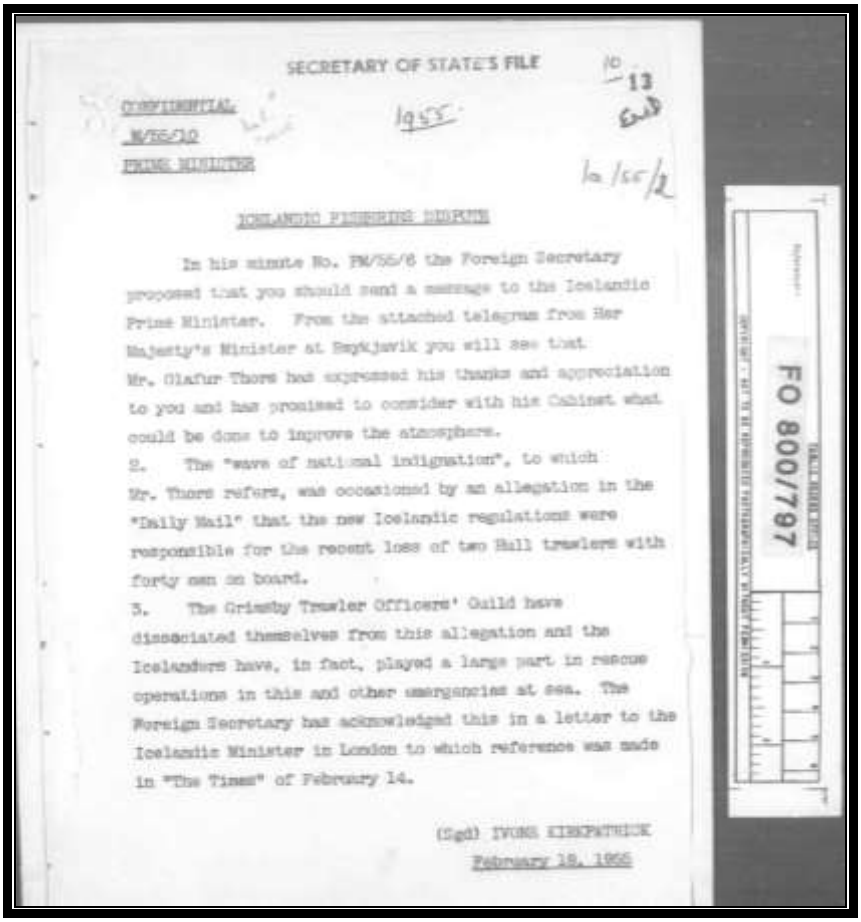

SECRETARY OF STATE'S FILE

CONFIDENTIAL
M/55/10
PRIME MINISTER

ICELANDIC FISHERIES DISPUTE

In his minute No. PM/55/6 the Foreign Secretary proposed that you should send a message to the Icelandic Prime Minister. From the attached telegram from Her Majesty's Minister at Reykjavik you will see that Mr. Olafur Thors has expressed his thanks and appreciation to you and has promised to consider with his Cabinet what could be done to improve the atmosphere.

2. The "wave of national indignation", to which Mr. Thors refers, was occasioned by an allegation in the "Daily Mail" that the new Icelandic regulations were responsible for the recent loss of two Hull trawlers with forty men on board.

3. The Grimsby Trawler Officers' Guild have dissociated themselves from this allegation and the Icelanders have, in fact, played a large part in rescue operations in this and other emergencies at sea. The Foreign Secretary has acknowledged this in a letter to the Icelandic Minister in London to which reference was made in "The Times" of February 14.

(Sgd) IVONE KIRKPATRICK
February 18, 1955

FO 800/797

(1) F.O., 800/797, Iceland. (1953-1955), ICE/53/155/2, Public Record(s), Icelandic fisheries dispute, February 18, 1955, p.13.

ملحق (٢)

جزء من وثيقة بريطانية: توضح جهود كل من حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية لإقناع الحكومة الأيسلندية بالدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية للوصول إلى اتفاق بشأن النزاع بينهما حول مد حدود مصايد الأسماك عام ١٩٥٨.

(١)

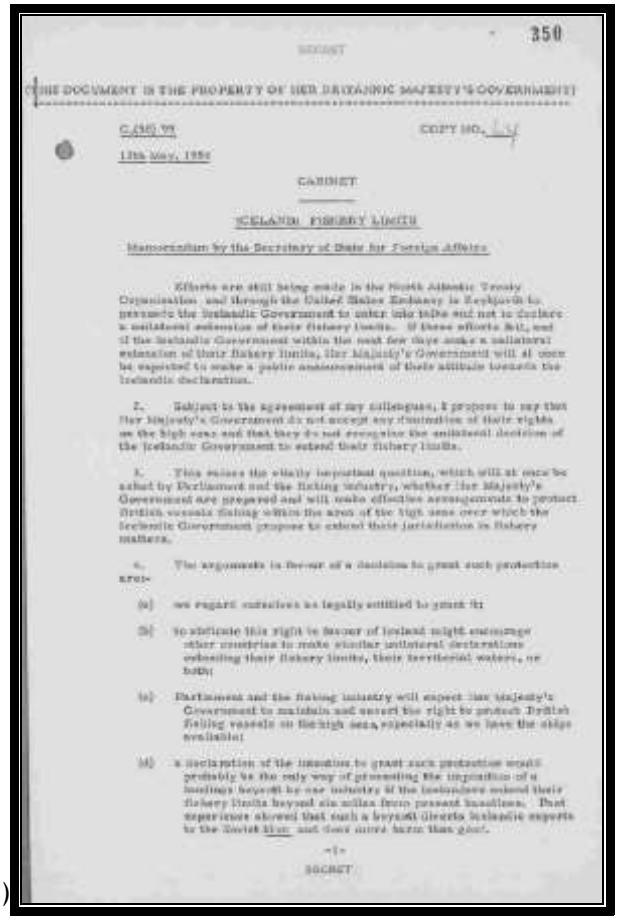

350

SECRET

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HER BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

C.(58) 99

COPY NO. 17

12th May, 1958

CABINET

ICELAND FISHERY LIMITS

Memorandum by the Secretary of State for Foreign Affairs

Efforts are still being made in the North Atlantic Treaty Organisation and through the United States Embassy in Reykjavik to persuade the Icelandic Government to enter into talks and not to declare a unilateral extension of their fishery limits. If these efforts fail, and if the Icelandic Government within the next few days make a unilateral extension of their fishery limits, Her Majesty's Government will at once be expected to make a public announcement of their attitude towards the Icelandic declaration.

2. Subject to the agreement of my colleagues, I propose to say that Her Majesty's Government do not accept any diminution of their rights on the high seas and that they do not recognise the unilateral decision of the Icelandic Government to extend their fishery limits.

3. This raises the vitally important question, which will at once be asked by Parliament and the fishing industry, whether Her Majesty's Government are prepared and will make effective arrangements to protect British vessels fishing within the area of the high seas over which the Icelandic Government proposes to extend their jurisdiction in fishery matters.

4. The arguments in favour of a decision to grant such protection are:-

(a) we regard ourselves as legally entitled to grant it;

(b) to withdraw this right in favour of Iceland might encourage other countries to make similar unilateral declarations extending their fishery limits, their territorial waters, or both;

(c) Parliament and the fishing industry will expect Her Majesty's Government to maintain and assert the right to protect British fishing vessels on the high seas, especially as we have the ships available;

(d) a declaration of the intention to grant such protection would probably be the only way of preventing the imposition of a limitation beyond by our industry if the Icelanders extend their fishery limits beyond six miles from present baselines. Past experience showed that such a beyond Grenris Icelandic exports to the United Kingdom and does more harm than good.

-1-

SECRET

(1) CAB, 129/92/49, Record, (Type) Memorandum Former Reference, C (58) 99, (Title) Iceland, Fishery Limits, 12 May 1958, p.p. 1,2.

قائمة الاختصارات

NARA	National Archives and Records Administration
F.O.	Foreign Office
CAB	Cabinet Paper
ADM	Admiralty
NARA	National Archives and Records Administration
H. C.	House of Commons
ICE	Iceland

الحواشي

(١) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، فيلم ١٠٢، محافظ أمريكا (واشنطن) محفظة ١٥٥، ملف ١، بشأن مشكلة حقوق الصيد بين آيسلندا وبريطانيا، سفارة الجمهورية العربية المتحدة، واشنجتون، ٦ سبتمبر ١٩٥٨.

(٢) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، فيلم ١٠٢، محافظ أمريكا (واشنطن) محفظة ١٥٥، ملف ١، مشكلة حقوق الصيد بين آيسلندا وبريطانيا، سفارة الجمهورية العربية المتحدة، واشنجتون، ٥ سبتمبر ١٩٥٨.

(٣) نفسه.

(٤) النزاع: لغة: يقابله باللغة الفرنسية Conflit وباللغة الانجليزية Conflict وهي من أصل كلمة قتال Conflictu اصطلاحا: يحدث النزاع نتيجة تقارب أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع و محاولة تغييره, فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل. في حين هناك من يذهب إلى استخدام مصطلح الصراع بدلا من النزاع، فالنزاع يكون حول موضوع محددا، أما الصراع فهو اشمل ويضم مواضيع عديدة. وختاما يمكن القول، أن مصطلح الصراع هو تعبير يقتصر على وصف العلاقة التصادمية بين متناقضين يستحيل التعايش بينهما ومحكومين بإهلاك الواحد منهما للآخر والخروج بصيرورة جديدة. بينما مصطلح النزاع هو تعبير عن وصف علاقة بين متناقضين يمكنهما المساومة دون حاجة أي منهما للقضاء على الآخر. ويعتقد الكثيرون أن كلمة "نزاع" تعني وجود خلافات ين طرفين أو أكثر، ولكنها لا تؤدي بالضرورة إلى العنف أو القتال. وعلى النقيض من ذلك، يعتقدون أن كلمة الصراع تعني أن طرفين يتقاتلان حتى يتخلص أحدهما من الطرف الآخر. وبهذا المعنى، تضمن كلمة "الصراع" صراعًا وجوديًا أو معركة من أجل البقاء. راجع/ أيمن إيليا إبراهيم، إشكالية ترجمة مصطلح النزاع إلى العربية، ٣ أبريل ٢٠٢٣. تم الاطلاع بتاريخ ١٥ /١ /٢٠٢٤. https://csf-sudan.org

وراجع أيضا/ صلاح الاركوازي، النزاع Dispute والصراع Conflict، كتابات صحفية إلكترونية مستقلة تعني بالرأي العام وأخبار العراق، ١٤ مارس ٢٠٢٠. تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/١/١٦.
https://kitabat.com

(٥) أيسلندا Iceland: تقع جمهورية أيسلندا (الأراض الجليدية) قرب الدائرة القطبية الشمالية في شمال المحيط الأطلنطي، وتتألف من جزيرة كبيرة واحدة وجزر صغيرة عديدة، ولغتها الأيسلندية، وديانتها الإنجيلية اللوثرية. تبلغ مساحتها حوالي ١٠٣،٠٠٠ كم٢، أما عدد سكانها حسب إحصاء ١٩٥٨ حوالي ١٧٠،١٥٦ نسمة، وعاصمتها ريكافييك. وصل المستوطنون الأوائل إلى أيسلندا عام ٨٧٤ م، وتمتعت بالاستقلال من عام ٩٣٠ إلى ١٢٦٤، ثم دخلت تحت الحكم النرويجي ثم تحت الحكم الدنماركي في القرن الرابع عشر، خضعت النرويج وأيسلندا معا في عام ١٣٨٠ لحكم مملكة الدنمارك، وعندما انفصلت النرويج عن الدنمارك عام ١٨١٤ بقيت أيسلندا تحت حكم الدانمارك، وقد حصلت أيسلندا في عام ١٩٠٤ على حقها في الإدارة المحلية (الحكم الذاتي)، ثم استكملت استقلالها عام ١٩١٨، وإن ظلت في اتحادها مع الدانمارك. وأُعلنت جمهورية مستقلة تمامًا في ١٧ يونيو ١٩٤٤ وانفصلت عن الدانمارك. راجع/ دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، الوضع السياسي والاقتصادي لأيسلندا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، استكهولم، ٣٠ مارس ١٩٦١. الكود الأرشيفي (٠٤٨٧٧٠ – ٠٠٧٨).؛ وراجع أيضا/ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، جـ ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص ص ٤٣٨ – ٤٤٠؛ ثور فيلهجالمسون، نيران أيسلندا الخفية، مجلة رسالة اليونسكو، مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٧، ص، ص ١١، ١٣.

(٦) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، الوضع السياسي والاقتصادي لأيسلندا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، استكهولم، ٣٠ مارس ١٩٦١. الكود الأرشيفي (٠٤٨٧٧٠ – ٠٠٧٨).

(٧) آفاق – الاتحاد للأخبار، صناعة الأسماك الأيسلندية... وقيود العمق الأوروبي، أبو ظبي (الإمارات)، ٣ فبراير ٢٠٠٩. تم الاطلاع بتاريخ ١٢ / ١١/ ٢٠٢٤.
https://www.aletihad.ae/wejhatwriter

(٨) https://www.ejaba.com/question تم الاطلاع بتاريخ ١٢ / ١١/ ٢٠٢٤

(٩) Ibid.

(١٠) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مشكلة الحدود الإقليمية

لمناطق الصيد في المياه الأيسلندية، سفارة الجمهورية العربية المتحدة، استكهولم، ٦ سبتمبر ١٩٥٨. الكود الأرشيفي للملف (٠٤٨٧٧٠ – ٠٠٧٨).

(١١) تعتمد أيسلندا في اقتصادها على صيد السمك، وعندها أسطول صيد متطور ينمو باستمرار، يزود حوالي ثمانين مصنعًا للأسماك المجمدة. ومن منتجات الأسماك الجانبية التي تُصدر: الزيت، والسمك المملح. وليس في الجزيرة سوى جزء صغير من الأرض صالح للزراعة، وتتمتع أيسلندا باكتفاء ذاتي بالنسبة للحوم والحليب لما فيها من المراعي الكافية لماشيتها. راجع/ عبد الوهاب الكيالي، جـ ١، مرجع سابق، ص ٤٤٠.

(١٢) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، محافظ الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، أيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، الخلاف بين بريطانيا وأيسلندة حول مصايد الأسماك، استكهولم، ١٨ مايو ١٩٥٩. الكود الأرشيفي (٠٤٨٧٧٠ – ٠٠٧٨).

(13) Bennett, Oliver, Icy fishing: UK and Iceland fish stock disputes, House of Commons Library, last update, 19 December, 2012. p. 2. https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/sn06511/

وراجع أيضا/ دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، فيلم ١٠٢، محافظ أمريكا (واشنطن) محفظة ١٥٥، ملف ١، مشكلة حقوق الصيد بين آيسلندا وبريطانيا، سفارة الجمهورية العربية المتحدة، واشنجتون، ٥ سبتمبر ١٩٥٨.

(14) https://www.ejaba.com/question. / تم الاطلاع بتاريخ ١٢ / ٢٠٢٤/١١.

(15) STEINSSON, SVERRIR, Do liberal ties pacify? A study of the Cod Wars, Cooperation and Conflict (journal), Vol. 53 (3), 2018, p. 343.

(١٦) المياه الإقليمية Territorial Water: يطلق مصطلح المياه الإقليمية على شريط من المياه البحرية يلاصق ساحل الدولة البحرية، ويكون للدول حق السيادة الكاملة على هذا الشريط، وتعتبر جزءا من أرضيها، وتعتبر أن الحد الخارجي لهذا الشريط جهة البحر هو حدها السياسي.

(١٧) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية المساعد لشئون أوروبا والأمريكتين عن الأزمة الوزارية في

أيسلندا، إدارة غرب أوروبا، استكهولم، ٢٤ ديسمبر ١٩٥٨. الكود الأرشيفي (٠٤٨٧٧٠ - ٠٠٧٨).

(١٨) جزر فارو: تقع في شمال المحيط الأطلنطي، وتتمتع بحكم ذاتي ضمن مملكة الدانمارك منذ أول أبريل ١٩٤٨. تم الاطلاع بتاريخ ١٥ / ٢ / ٢٠٢٤.
https://web.archive.org/web/20180919165154/http://worldstatesmen.org:80/Faeroe_Islands.html

(١٩) تَّرْوَلة Trawler: قارب التَّرْوَلة، التَّرْوَل، الجاروفة، شبكة صَيْد كبيرة مخروطيّة تُسْحَب عبر قاع البحر، ويُتَرْوِل، يصيد بالجارُوفة أو التَّرْوَل، أي يجرف الجاروفة مع صيدها. راجع/ رمزي منير البعلبكي، المورد الحديث، قاموس إنكليزي – عربي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٢٥١.

(20) Guðmundsson, Guðmundur J., The Cod and the cold war, Scandinavian Journal of History, 2006, p. 98.

(21) Bennett, Oliver, Icy fishing: Op. Cit., p.1.

(٢٢) المفهوم القانوني للجرف القاري: هو امتداد طبيعي للإقليم البري إلى داخل البحر وتحته، وللدولة بحكم الواقع الحق في الجرف القاري الذي هو الامتداد الطبيعي لإقليمها البري إلى داخل البحر وتحته. ومن الإجراءات التي اتخذت في وقت مبكر للمطالبة بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية البحرية إعلان ترومان Truman بشأن الجرف القاري الصادر في عام ١٩٤٥، الذي وسعت الولايات المتحدة بموجبه نطاق حقوقها السيادية على الموارد الطبيعية لجرفها القاري. وأعقب ذلك إعلان سانتياغو – عاصمة شيلي – بشأن المنطقة البحرية لعام ١٩٥٢ الذي أصدرته إكوادور وبيرو وشيلي. ومنذ ذلك الحين، نال حقُ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية في البيئة البحرية الاعتراف في عدد من قرارات الجمعية العامة. راجع/ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، لجنة القانون الدولي، الدورة الرابعة والسبعون، ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي، جنيف، ٢٤ أبريل – ٢ يونيه – ٣ يوليه – ٤ أغسطس ٢٠٢٣، ص، ص ٧٠، ٩٢.

(23) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., 2006, p. 98.

(٢٤) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، الوضع السياسي والاقتصادي لأيسلندا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مصدر سابق.

(٢٥) ظهر هذا الأمر جليا عندما قررت الحكومة الأيسلندية مد مياهها الإقليمية من ٣ إلى

٤ أميال في عام ١٩٥٢، ثم عندما مدت ١٢ ميل في عام ١٩٥٨، ثم ٥٠ ميل في عام ١٩٧٢، وأخيرا ٢٠٠ ميل في عام ١٩٧٥. وقد أثرت هذه الامتدادات الأيسلندية على الصيادين في دول أخرى. ولم تدخل توسعات أيسلندا حيز التنفيذ دون إثارة النزاعات مع الدول الأخرى، وقد وقعت أخطر هذه النزاعات بين بريطانيا وأيسلندا، حيث عارضت بريطانيا التوسعات الأربعة، وأطلق على هذه النزاعات ما يسمى بـ "حروب القدّ Cod" wars، وهي ثلاث نزاعات عسكرية بين كل من بريطانيا وأيسلندا (١٩٥٨-١٩٦١)، و(١٩٧٢-١٩٧٣)، و(١٩٧٥-١٩٧٦).

-Jonsson, Hannes, Friends in Conflict, The Anglo-Icelandic Cod Wars and the Law of the Sea, London, Hurst & Co., 1982, 240, And, STEINSSON, SVERRIR, Op. Cit., p. 339.

(26) Jonsson, Hannes, Op. Cit., 240.

(٢٧) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مذكرة إلى مكتب السيد السفير وكيل الوزارة – معلومات عن أيسلندا، استكهولم، ٣٠ مارس ١٩٦١.

(٢٨) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مشكلة الحدود الإقليمية لمناطق الصيد في المياه الأيسلندية، مصدر سابق. وراجع أيضا/ نفسه، الوضع السياسي والاقتصادي لأيسلندا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مصدر سابق. وراجع أيضا/ نفسه، مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية المساعد لشئون أوروبا والأمريكتين عن الأزمة الوزارية في أيسلندا، مصدر سابق.

وراجع أيضا/ Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 98.

(٢٩) أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry S. Truman (١٩٤٥ – ١٩٥٣): "يجب أن تكون سياسة الولايات المتحدة هي دعم الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات القهر من قبل الأقليات المسلحة أو الضغوط الخارجية". وذلك في خطاب ألقاه أمام جلسة مشتركة للكونجرس في ١٢ مارس ١٩٤٧.

NARA, President Truman's Message to Congress, Document 171, 80th Congress, 1st Session, Records of the United States House of Representatives, Record Group 233, March 12, 1947.

(30) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 98.

(٣١) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب

أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مشكلة الحدود الإقليمية لمناطق الصيد في المياه الأيسلندية، مصدر سابق.

(32) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 99.

(٣٣) **الفيُوْرد Fjord**: زُقاق بحريّ، تكتنفه الأَجْرُف. راجع/ رمزي منير البعلبكي، المورد الحديث، قاموس إنكليزي – عربي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٤٤٦.

(٣٤) ألمانيا الغربية (الاتحادية / الفدرالية): تقع في قلب أوروبا، تحدها من الغرب هولندا وبلجيكا ولكسمبرج وفرنسا، ومن الجنوب سويسرا والنمسا، ومن الشرق تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية، ومن الشمال الدانمارك. وقد تأسست في عام ١٩٤٩، بعد أن توحدت المناطق المحتلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وانتهت بإعادة توحيد ألمانيا في عام ١٩٩٠. لمزيد من التفاصيل/ عبدالوهاب الكيالي، ج١، مرجع سابق، ص ص ٢٦٦ – ٢٦٩.

(35) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 99.

(٣٦) **الاشتراكية**: مجموعة متكاملة من المفاهيم والمناهج التي تهدف إلى القضاء على المجتمع الرأسمالي، وإقامة مجتمع أكثر كفاية وعدلاً، وتحقيق المساواة بين جميع الأفراد والإخاء بين الأمم أيضا. لمزيد من التفاصيل/ عبدالوهاب الكيالي، ج١، مرجع سابق، ص ص ١٩٧ – ٢٠٤.

(37) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 100.

(38) Ibid.

(39) Ibid.

(٤٠) هيرمان جوناسون: (١٨٩٦ – ١٩٧٦) كان سياسي أيسلندي من الحزب التقدمي، وكان رئيس وزراء أيسلندا خلال فترتين، الأولى (٢٨ يوليو ١٩٣٤ – ١٦ مايو ١٩٤٢) والثانية (٢٤ يوليو ١٩٥٦ – إلى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨). تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٧.

https://ar.wiki5.ru/wiki/Hermann_J%C3%B3nasson

(٤١) جومونـدور ا. جويوندسون: وزير الخارجية الأيسلندي (١٩٥٦ – ١٩٥٨) و (١٩٥٩ – ١٩٦٥)، ووزير الخارجية والمالية (١٩٥٨ – ١٩٥٩). تم الاطلاع بتاريخ ٣١ / ١٢ /٢٠٢٣.

https://www.althingi.is/altext/cv/is/?nfaerslunr=189

(٤٢) بول هنري سباك Paul Henri Spaak: (١٨٩٩ – ١٩٧٢)، هو رجل دولة أوربي، كان أحد رواد التعاون الأوربي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لعب دورًا رئيسيًا في تكوين المجموعة الاقتصادية الأوربية (EEC)، وحلف الناتو، والاتحاد الجمركي بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورج. وترأس بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٢ عدة منظمات للتعاون السياسي والاقتصادي الأوروبي، وأصبح سكرتيرًا عامًا لحلف الناتو (١٩٥٧–١٩٦١). تم الاطلاع بتاريخ ١٥ / ٣ / ٢٠٢٤.

- Encyclopedia Britannica: Paul-Henri Spaak, Last Updated: Jan 21, 2024
http://www.britannica.com/EBchecked/topic/557301/Paul-Henri-Spaak

(43) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 100.

(44) Ibid.

(45) Ibid.

(٤٦) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، فيلم ١٠٢، محافظ أمريكا (واشنطن) محفظة ١٥٥، ملف ١، مشكلة حقوق الصيد بين آيسلندا وبريطانيا، مصدر سابق، ٥ سبتمبر ١٩٥٨؛ دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مشكلة الحدود الإقليمية لمناطق الصيد في المياه الأيسلندية، مصدر سابق.؛ وراجع أيضا/نفسه، مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية المساعد لشئون أوروبا والأمريكتين عن الأزمة الوزارية في أيسلندا، مصدر سابق؛ وراجع أيضا/

Bennett, Oliver, Op. Cit., p. 1.

(47) ADM, (306) Material used in Official History of the "Cod War", Iceland, 1958-1961.

(٤٨) دار الوثائق القومية، دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، الخلاف بين بريطانيا وأيسلندة حول مصايد الأسماك، مصدر سابق.

(٤٩) نفسه.

(٥٠) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مشكلة الحدود الإقليمية لمناطق الصيد في المياه الأيسلندية، مصدر سابق؛ وراجع أيضا/ دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ –

١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية المساعد لشئون أوروبا والأمريكتين عن الأزمة الوزارية في أيسلندا، مصدر سابق.

(٥١) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، الخلاف بين بريطانيا وأيسلندة حول مصايد الأسماك، مصدر سابق.

(٥٢) نفسه.

(٥٣) نفسه.

(٥٤) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مشكلة الحدود الإقليمية لمناطق الصيد في المياه الأيسلندية، مصدر سابق؛ وراجع أيضا/ دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية المساعد لشئون أوروبا والأمريكتين عن الأزمة الوزارية في أيسلندا، مصدر سابق.

(٥٥) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، محافظ الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، أيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، الخلاف بين بريطانيا وأيسلندة حول مصايد الأسماك، مصدر سابق.

(٥٦) البحر الأبيض: وهو امتداد غير ساحلي تقريبًا للمحيط المتجمد الشمالي يمتد إلى شواطئ شمال غرب روسيا. ويغطي مساحة قدرها ٩٠ ألف كيلومتر مربع، وهو الذراع الجنوبي لبحر بارنتس Barents Sea الذي يقع على الساحل الشمالي الغربي لروسيا. يحده كاريليا من الغرب، وشبه جزيرة كولا من الشمال، وشبه جزيرة كانين من الشمال الشرقي. ويرتبط ببحر بارنتس عبر مضيق طويل وضيق يعرف باسم غورلو، ويتصل البحر الأبيض أيضًا ببحر البلطيق عبر قناة البحر الأبيض. تم الاطلاع بتاريخ ٢٤ / ١١/ ٢٠٢٣.

https://www.britannica.com/place/White-Sea
https://www.worldatlas.com/seas/white-sea.html

(٥٧) دار الوثائق القومية، دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، الخلاف

بين بريطانيا وأيسلندة حول مصايد الأسماك، مصدر سابق.

(٥٨) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، فيلم ١٠٢، محافظ أمريكا (واشنطن) محفظة ١٥٥، ملف ١، مشكلة حقوق الصيد بين آيسلندا وبريطانيا، سفارة الجمهورية العربية المتحدة، واشنجتون، ٥ سبتمبر ١٩٥٨.

(٥٩) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، الوضع السياسي والاقتصادي لأيسلندا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مصدر سابق.

(60) STEINSSON, SVERRIR, Do liberal ties pacify? A study of the Cod Wars, Cooperation and Conflict (journal), Vol. 53 (3), 2018, p. 343.

(61) Ibid.

(٦٢) منظمة حلف شمال الأطلنطي North Atlantic Treaty (NATO) Organization: انضمت له أيسلندا منذ إنشائه في عام ١٩٤٩، وهو ما شجعها على ألا تملك قوات دفاع خاصة بها، كما ترابط في قاعدة كيفلافيك – عاصمة أيسلندا – الجوية قوات من الأمم المتحدة. راجع/ عبد الوهاب الكيالي، جـ ١، مرجع سابق، ص ص ٤٣٩ – ٤٤٠.

(63) F.O., 800/797, Iceland. (1953-1955), ICE/53/155/2, Public Record(s), Icelandic fisheries dispute, Draft message to the Icelandic prime minister from the prime minister, 6/2/ 1955, p. 12.

(64) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 98.

(٦٥) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، الوضع السياسي والاقتصادي لأيسلندا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مصدر سابق.

(66) F.O., 800/469, Public Record(s), Iceland, (1945-1950), 13 April, 1950, p. 21.

(67) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 111.

(٦٨) كانت العلاقات التجارية والثقافية بين الكتلة الشرقية والغربية في ازدياد بعد وفاة جوزيف فيساريونوفيتش ستالين Иосиф Виссарионович Сталин (١٩٢٢ – ١٩٥٣). وهو ما يفسر أحد الأسباب الهامة التي دفعت الاتحاد السوفيتي إلى إقامة علاقات تجارية مع أيسلندا، وتوقيع الاتفاقية التجارية معها في عام ١٩٥٣. راجع/

- Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 98.

(69) Ibid.

(70) Ibid.

(٧١) أنطوني إيدن: وزير خارجية بريطانيا من (١٩٣٥ –١٩٣٨)، و(١٩٤٠ – ١٩٤٥)، و (١٩٥١ –١٩٥٥) ورئيس وزراء بريطانيا (١٩٥٥ – ١٩٥٧). لمزيد من التفاصيل راجع:

Encyclopedia Britannica, Anthony Eden, Last Updated Nov9, 2023. https://www.britannica.com/biography/Anthony-Eden

تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٦.

(72) F.O., 800/797, Iceland. (1953-1955), ICE/53/155/2, Public Record(s), Icelandic fisheries dispute, February 18, 1955, p. 13. https://discovery.nationalarchives.gov.uk

(٧٣) أولافور ثورس (١٩ يناير ١٨٩٢ – ٣١ ديسمبر ١٩٦٤): كان سياسيًا أيسلنديًا من حزب الاستقلال، شغل منصب رئيس وزراء أيسلندا خمس مرات. مسيرته السياسية، كان عضو في البرلمان من عام ١٩٢٦ وحتى وفاته عام ١٩٦٤، وقد شغل منصب وزير الشؤون الصناعية (١٩٣٩ – ١٩٤٢)، ووزير الخارجية في حكوماته في عامي ١٩٤٢ و١٩٤٤–١٩٤٧، ووزيرًا اجتماعيًا في حكومته من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٠، ووزيرًا لمصايد الأسماك والصناعة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٣، ووزير مصايد الأسماك في حكومته من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٦. وحضر الجمعية العامة للأمم المتحدة في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨. قاد أولافور ثورس حزب الاستقلال من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٦١. وجلست حكومته الخامسة مع الديمقراطيين الاشتراكيين تحت قيادة رئيسين آخرين للوزراء من حزب الاستقلال حتى عام ١٩٧١.

https://www.calendarz.com/ar/on-this- day/january/19/olafur-thors

تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٩.

https://en.wikipedia.org/wiki/%c3%93lafur_Thors

تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/٤/١٩

(74) F.O., 800/797, Iceland. (1953-1955), ICE/53/155/2, Public Record(s), Icelandic fisheries dispute, February 18, 1955, p. 13.

(75) F.O., 800/797, Iceland. (1953-1955), ICE/53/155/2, Public Record(s), Icelandic fisheries dispute, Draft Cabinet Paper, Confidential, May 1, 1953, p. 8.

(76) F.O., 800/797, Iceland. (1953-1955), ICE/53/155/2, Public Record(s), Icelandic fisheries dispute, Confidential, February 5, 1955, p.p. 10 - 11.

(77) Ibid.

(٧٨) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، فيلم ١٠٢، محافظ أمريكا (واشنطن) محفظة ١٥٥، ملف ١، مشكلة حقوق الصيد بين آيسلندا وبريطانيا، مصدر سابق.

(٧٩) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية المساعد لشئون أوروبا والأمريكتين عن الأزمة الوزارية في أيسلندا، مصدر سابق.

(80) Bennett, Oliver, Op. Cit., p. 1.

(81) ADM, (306) Material used in Official History of the "Cod War", Iceland, 1958-1961.

(82) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 100.

(83) Ibid, p. 101.

(٨٤) يُنسب مصطلح حرب القد إلى الصحفي البريطاني لويلين تشانتر Llewellyn Chanter الذي غطى نزاع الـ ١٢ ميلًا لصالح صحيفة دالي تلغراف Daily Telegraph تم الاطلاع بتاريخ ١٩/ ١ /٢٠٢٤.

https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03468750600604184

(٨٥) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، فيلم ١٠٢، محافظ أمريكا (واشنطن)، محفظة ١٥٥، ملف ١، مشكلة حقوق الصيد بين آيسلندا وبريطانيا، مصدر سابق، ٥ سبتمبر ١٩٥٨.

(٨٦) حُكُم بريطانيا: أغنية وطنية بريطانية، نشأت من قصيدة "حُكُم بريطانيا" لجيمس طومسون James Thomson، ولحنها توماس آرني Thomas Arne في العام نفسه. ترتبط بشكل كبير بالأسطول البريطاني، كما تستخدم أيضا من قبل الجيش البريطاني. ومن أبياتها "احكمي يا بريطانيا، حكمي الأمواج؛ لن يكون البريطانيون عبيدًا أبدًا." . تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/١/٦.

https://en.wikipedia.org/wiki/Rule,_Britannia

https://www.poetryfoundation.org/poems/45404/rule-britannia

(87) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 111.

(88) CAB, 129/92/49, Record, (Type) Memorandum Former Reference, C (58) 99, (Title) Iceland, Fishery Limits, 12 May 1958, p.1.

(89) CAB, 129/92/49, Record, (Type) Memorandum Former Reference, C (58) 99, (Title) Iceland, Fishery Limits, 12 May 1958, p.1.

(٩٠) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مشكلة الحدود الإقليمية لمناطق الصيد في المياه الأيسلندية، مصدر سابق.

(٩١) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، الخلاف بين بريطانيا وأيسلندة حول مصايد الأسماك، مصدر سابق.

(٩٢) نفسه.

(93) STEINSSON, SVERRIR, Op. Cit., p. 345.

(٩٤) إدوارد ايفانز (١٨٨٣ – ١٩٦٠): سياسي بريطاني، ينتمي إلى حزب العمال في المملكة المتحدة. راجع/ تم الاطلاع بتاريخ ٢٥ / ١١ / ٢٠٢٣.

Hansard, H. C., people, Mr Edward Evans, Last recorded, on July 14, 1959.

https://api.parliament.uk/historic-hansard/people/mr-edward-evans/index.html

(٩٥) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، الخلاف بين بريطانيا وأيسلندة حول مصايد الأسماك، مصدر سابق.

(٩٦) نفسه.

(٩٧) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مشكلة الحدود الإقليمية لمناطق الصيد في المياه الأيسلندية، مصدر سابق.

(98) STEINSSON, SVERRIR, Op. Cit., p. 345.

(99) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 101.

(١٠٠) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية المساعد لشئون أوروبا والأمريكتين عن الأزمة الوزارية في أيسلندا، مصدر سابق.

(١٠١) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، أزمة تهدد الوزارة الأيسلندية نتيجة للتضخم المالي، سفارة الجمهورية العربية المتحدة، استكهولم، ٢ ديسمبر ١٩٥٨.

(١٠٢) نظام الحكم: ينص الدستور على أن رئيس الحكومة هو المسؤول عن السلطات التنفيذية، تساعده في مهامه حكومة يترأسها رئيس حكومة، يعيّن رئيس الجمهورية أعضائها، إلا أن السلطة التنفيذية بالفعل هي في يد الحكومة، أما السلطة التشريعية فهي من اختصاص البرلمان (التنغ) Althing الذي يضم ستين نائبًا. وتستمر مدة ولاية رئيس الجمهورية أربع سنوات قابلة للتجديد، وكذلك مدة ولاية أعضاء البرلمان فهي أربع سنوات أيضًا، لكن لرئيس الجمهورية الحق في حل البرلمان، أما الحكومة فتعتبر مسؤولة أمام البرلمان. وقد حكم أيسلندا من عام ١٩٥٩ إلى ١٩٧١ تحالف قوامه حزب الاستقلال الديمقراطي والحزب الاشتراكي الديمقراطي، وفي انتخابات عام ١٩٧١ شهدت الجمهورية تحولا نحو اليسار، ولكنها ما لبثت أن اتجهت ثانية عام ١٩٧٤ نحو اليمين. راجع/ عبد الوهاب الكيالي، جـ ١، مرجع سابق، ص ص ٤٣٩ – ٤٤٠.

(١٠٣) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، استقالة الوزارة الأيسلندية، سفارة الجمهورية العربية المتحدة، استكهولم، ٥ ديسمبر ١٩٥٨.

(١٠٤) الأحزاب السياسية في أيسلندا: حزب الاستقلال، تأسس عام ١٩٢٩ بعد اندماج الحزب الليبرالي، وحزب المحافظين، الحزب التقدمي، أسس عام ١٩١٦، حزب تحالف الشعب، أسس عام ١٩٥٦ بعد اندماج جزء من الحزب الديمقراطي الاشتراكي، وحزب الوحدة الاشتراكي (حزب ماركسي)، الحزب الديمقراطي الاشتراكي، أسس عام ١٩١٦، حزب اتحاد الليبراليين واليساريين، أسس عام ١٩٦٩. عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، جـ ١، ص ٤٤٠.

(١٠٥) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية المساعد لشئون أوروبا والأمريكتين عن الأزمة الوزارية في أيسلندا، مصدر سابق.

(106) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 101.

(107) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 98.

(108) Ipid, p. 99.

(109) F.O. 800/469, Public Record(s), Iceland, (1945-1950), 13 April, 1950, p. 21.

(110) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p.p. 98 - 99.

(111) Ibid, p. 99.

(١١٢) منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي The Organisation for European Economic Co-operation: تأسست في عام ١٩٤٨، إذ تعود جذورها إلى أنقاض أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تصميم الدول المنتصرة على تجنب أخطاء أسلافهم في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أدرك القادة الأوروبيون أن أفضل طريقة لضمان السلام الدائم تتلخص في تشجيع التعاون وإعادة البناء، بدلاً من معاقبة المهزومين. وقد أنشئت لإدارة خطة مارشال التي تمولها الولايات المتحدة لإعادة إعمار القارة التي دمرتها الحرب. تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٨.

https://web.archive.org/web/20181013011200/
http://www1.oecd.org:80/about/history

(113) F.O., 800/797, Iceland. (1953-1955), ICE/53/155/2, Public Record(s), Icelandic fisheries dispute, Draft message to the Icelandic prime minister from the prime minister, 6/2/ 1955, p. 12.

(114) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 99.

(115) CAB, 129/92/49, Record, (Type) Memorandum Former Reference, C (58) 99, (Title) Iceland, Fishery Limits, 12 May 1958, p.1.

(116) Ibid, p.2.

(117) Ibid, p.2.

(١١٨) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، فيلم ١٠٢، محافظ أمريكا (واشنطن) محفظة ١٥٥، ملف١، مشكلة حقوق الصيد بين آيسلندا وبريطانيا، مصدر سابق.

(١١٩) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مشكلة الحدود الإقليمية لمناطق الصيد في المياه الأيسلندية، مصدر سابق.

(١٢٠) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، الوضع السياسي والاقتصادي لأيسلندا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مصدر سابق؛ وراجع أيضا/

Bennett, Oliver, Op. Cit., p.1.

(121) CAB, 129/92/49, Record, (Type) Memorandum Former Reference, C (58) 99, (Title) Iceland, Fishery Limits, 12 May 1958, p. 1.

(١٢٢) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مشكلة الحدود الإقليمية لمناطق الصيد في المياه الأيسلندية، مصدر سابق.

(١٢٣) نفسه.

(١٢٤) نفسه.

(١٢٥) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، فيلم ١٠٢، محافظ أمريكا (واشنطن) محفظة ١٥٥، ملف١، مشكلة حقوق الصيد بين آيسلندا وبريطانيا، مصدر سابق، ٥ سبتمبر ١٩٥٨.

(١٢٦) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مشكلة الحدود الإقليمية لمناطق الصيد في المياه الأيسلندية، مصدر سابق.

(١٢٧) نفسه.

(128) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 102.

(١٢٩) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، الخلاف بين بريطانيا وأيسلندة حول مصايد الأسماك، مصدر سابق.

(130) STEINSSON, SVERRIR, Op. Cit., p. 343.

(131) Ipid.

(١٣٢) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، فيلم ١٠٢، محافظ أمريكا (واشنطن) محفظة ١٥٥، ملف١، مشكلة حقوق الصيد بين آيسلندا وبريطانيا، مصدر سابق، ٥ سبتمبر ١٩٥٨.

(133) STEINSSON, SVERRIR, Op. Cit., p. 342.

(134) Ibid, p. 345.

(١٣٥) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، فيلم ١٠٢، محافظ أمريكا (واشنطن) محفظة ١٥٥، ملف ١، مشكلة حقوق الصيد بين آيسلندا وبريطانيا، مصدر سابق، ٥ سبتمبر ١٩٥٨.

(١٣٦) تعتمد أيسلندا اعتمادا كبيرا على المساعدات الأمريكية، وعلى الرغم من صغر

مساحتها وقلة مواردها، فها مركزا استراتيجيا هاما بالنسبة لنظام الدفاع الغربي، وهي عضو في حلف الناتو وتسير عامة في ركاب السياسة الأمريكية. راجع/ دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، إقامة علاقات دبلوماسية مع أيسلاندا، استكهولم، ٤ مايو ١٩٦١. الكود الأرشيفي (٠٤٨٧٧٠ – ٠٠٧٨).

(١٣٧) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، فيلم ١٠٢، محافظ أمريكا (واشنطن)، محفظة ١٥٥، ملف ١، مشكلة حقوق الصيد بين آيسلندا وبريطانيا، مصدر سابق.

(١٣٨) نفسه.

(139) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 102.

(١٤٠) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، فيلم ١٠٢، محافظ أمريكا (واشنطن) محفظة ١٥٥، ملف ١، مشكلة حقوق الصيد بين آيسلندا وبريطانيا، مصدر سابق.

(١٤١) نفسه.

(١٤٢) نفسه.

(١٤٣) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية المساعد لشئون أوروبا والأمريكتين عن الأزمة الوزارية في أيسلندا، مصدر سابق.

(144) STEINSSON, SVERRIR, Op. Cit., p. 340.

(145) Ibid, p. 344.

(١٤٦) ظلت القوات السوفيتية شمال شبه الجزيرة الكورية والقوات الأمريكية جنوبها بعد أن استسلم الجيش الياباني في ١٩٤٥. واندلعت الحرب الكورية في شبه الجزيرة الكورية عام ١٩٥٠ كحرب أهلية عندما هاجمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية، وقد ساهمت فيها القوات الأمريكية بالإضافة إلى قوات الأمم المتحدة التي قرر مجلس الأمن – في غياب المندوب السوفيتي– إرسالها بحجة أن حكومة كوريا الشمالية لم تخضع للقرارات الدولية، وتريد أن تبتلع الجنوب بالقوة. واستمرت تلك الحرب المدمرة ثلاث سنوات بحيث لم تنته إلا في يوليو ١٩٥٣. عبدالوهاب الكيالي، مرجع سابق، ج ٥، ص، ص ٥، ٧.

(١٤٧) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية المساعد لشئون أوروبا والأمريكتين عن الأزمة الوزارية في أيسلندا، مصدر سابق.

(١٤٨) نفسه.

(١٤٩) نفسه.

(١٥٠) نفسه.

(١٥١) نفسه.

(١٥٢) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، الخلاف بين بريطانيا وأيسلندة حول مصايد الأسماك، استكهولم، ١٨ مايو ١٩٥٩.

(١٥٣) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، فيلم ١٠٢، محافظ أمريكا (واشنطن) محفظة ١٥٥، ملف١، مشكلة حقوق الصيد بين آيسلندا وبريطانيا، سفارة الجمهورية العربية المتحدة، واشنجتون، ٥ سبتمبر ١٩٥٨.

(١٥٤) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، الخلاف بين بريطانيا وأيسلندة حول مصايد الأسماك، مصدر سابق. وراجع أيضا/ نفسه، مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية المساعد لشئون أوروبا والأمريكتين عن الأزمة الوزارية في أيسلندا، مصدر سابق.

(١٥٥) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مشكلة الحدود الإقليمية لمناطق الصيد في المياه الأيسلندية، مصدر سابق.

(156) STEINSSON, SVERRIR, Op. Cit., p. 342.

(157) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 101.

(158) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 101.

(159) Ibid.

(١٦٠) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، فيلم ٤٦، محفظة ٦٨، ملف ٢، الوضع السياسي والاقتصادي لأيسلندا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مصدر سابق.

(161) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 101.

(١٦٢) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، الوضع السياسي والاقتصادي لأيسلندا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مصدر سابق.

(163) STEINSSON, SVERRIR, Op. Cit., p. 345.

(164) Ibid.

(١٦٥) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، الوضع السياسي والاقتصادي لأيسلندا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مصدر سابق.

(166) Guðmundsson, Guðmundur J., , Op. Cit., p. 101.

(167) STEINSSON, SVERRIR, Op. Cit., p. 345.

(168) Ibid.

(169) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 101.

(170)Ibid, p. 102.

(١٧١) دار الوثائق القومية، الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا، فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، مذكرة إلى مكتب السيد السفير وكيل الوزارة – معلومات عن أيسلندا، استكهولم، ٣٠ مارس ١٩٦١.

(١٧٢) نفسه.

(١٧٣) نفسه.

(174) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 101.

(175) STEINSSON, SVERRIR, Op. Cit., p.p. 345– 346.

(176) Bennett, Oliver, Op. Cit., p. 1.

(177) STEINSSON, SVERRIR, Op. Cit, p. 342.

(178) Guðmundsson, Guðmundur J., Op. Cit., p. 102.

(179) Ibid, p. 111.

(180) Ibid, p. 101.

(181) Ibid, p. 102.

(182) Ibid, p. 102.

(183) Ibid, p. 102.

(١٨٤) وافق مجلس الوزراء البريطاني من حيث المبدأ على إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية في ١٨ ديسمبر ١٩٥٢. ولكن أوصى وزير الخارجية البريطاني في ١٣ يناير

١٩٥٣ بعدم إحالة النزاع برمته إلى المحكمة، وقد وافق مجلس الوزراء البريطاني على هذا المسار بتاريخ ١٤ يناير من العام نفسه. وهو ما دل على إدراك الحكومة البريطانية إنها ستخسر القضية إذا عرض الأمر على محكمة العدل الدولية. راجع/

F.O., 800/797, Iceland. (1953-1955), ICE/53/155/2, Public Record(s), Icelandic fisheries dispute, Draft Cabinet Paper, Confidential, May 1, 1953, p. 6.

(185) STEINSSON, SVERRIR, Op. Cit., p. 342.

(186) Ibid, p. 340.

(187) Ibid, p. 344.

(١٨٨) وقّعت بريطانيا وأيسلندا في ١١ نوفمبر ٢٠٢٠م مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون الثنائي في مجالات صيد الأسماك المختلفة. وقد أشارت وزيرة الثروة السمكية البريطانية في بيان إلى أن الاتفاقية توضح العلاقة القوية بين بريطانيا وأيسلندا في أمور تشمل التجارة ومصايد الأسماك، معربة عن شكرها للأيسلنديين على النهج البنّاء الذي اعتمدوه طوال مدة المفاوضات. من جهته قال وزير الثروة السمكية في أيسلندا كريستيان دور جوليسون Christian Dor Goulison: "من خلال مذكرة التفاهم نضمن أن يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى زيادة تعزيز التعاون الجيد بين بريطانيا وأيسلندا، ويسعدني أن أشير إلى أن هناك اهتماماً متبادلاً واضحاً من البلدين للتنسيق والتعاون الوثيقين فيما يتعلق بمصايد الأسماك". وقد وقّع الاتفاقية – التي دخلت حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٢١ – وزيرة الثروة السمكية البريطانية فيكتوريا برنتيس Victoria Prentice ووزير مصايد الأسماك الأيسلندي كريستيان دور جوليسون. راجع/ وكالة الأنباء السعودية (الرياض)، سياسي / بريطانيا وآسيلاندا توقعان اتفاقية للتعاون في مجالات صيد الأسماك، لندن ١١ / ١١ /٢٠٢٠. تم الاطلاع بتاريخ ٢٧ / ٣ /٢٠٢٤.
https://www.spa.gov.sa/w1446435

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائـق:

أ. الوثائق " غير منشورة".

دار الوثائق القومية:

. أرشيف البلدان (عواصم الدول):

. فيلم ١٠٢، محافظ أمريكا (واشنطن)، محفظة ١٥٥، ملف ١، التقارير المختلفة لسفارة مصر في واشنطن ١٩٥٨:

- مشكلة حقوق الصيد بين آيسلندا وبريطانيا، سفارة الجمهورية العربية المتحدة، واشنجتون، ٥ سبتمبر ١٩٥٨.
- بشأن مشكلة حقوق الصيد بين آيسلندا وبريطانيا، سفارة الجمهورية العربية المتحدة، واشنجتون، ٦ سبتمبر ١٩٥٨.

. محافظ الأرشيف السري الجديد ميكروفيلميا:

. فيلم ٤٦، إدارة غرب أوروبا، آيسلندا (١٩٥٦ – ١٩٦٢)، محفظة ٦٨، ملف ٢، الكود الأرشيفي للملف (٠٤٨٧٧٠ – ٠٠٧٨):

- مشكلة الحدود الإقليمية لمناطق الصيد في المياه الأيسلندية، سفارة الجمهورية العربية المتحدة، استكهولم، ٦ سبتمبر ١٩٥٨.
- أزمة تهدد الوزارة الأيسلندية نتيجة للتضخم المالي، سفارة الجمهورية العربية المتحدة، استكهولم، ٢ ديسمبر ١٩٥٨.
- استقالة الوزارة الأيسلندية، سفارة الجمهورية العربية المتحدة، استكهولم، ٥ ديسمبر ١٩٥٨.
- مذكرة للعرض على السيد السفير وكيل وزارة الخارجية المساعد لشئون أوروبا والأمريكتين عن الأزمة الوزارية في أيسلندا، استكهولم، ٢٤

ديسمبر ١٩٥٨.

- الخلاف بين بريطانيا وأيسلندة حول مصايد الأسماك، استكهولم، ١٨ مايو ١٩٥٩.
- مذكرة إلى مكتب السيد السفير وكيل الوزارة – معلومات عن أيسلندا، استكهولم، ٣٠ مارس ١٩٦١.
- إقامة علاقات دبلوماسية مع أيسلاندا، استكهولم، ٤ مايو ١٩٦١.

الأرشيف البريطاني:

The National Archives,
F.O.:

- 800/797, Iceland. (1953-1955), ICE/53/155/2, Public Record(s), Icelandic fisheries dispute, Draft message to the Icelandic prime minister from the prime minister, 6/2/ 1955.
- 800/469, Public Record(s), Iceland, (1945-1950), 13 April, 1950.
- **800/797,** Iceland. (1953-1955), ICE/53/155/2, Public Record(s), Icelandic fisheries dispute, Draft Cabinet Paper, Confidential, May 1, 1953.
- **800/797,** Iceland. (1953-1955), ICE/53/155/2, Public Record(s), Icelandic fisheries dispute, Confidential, February 5, 1955.
- **800/797,** Iceland. (1953-1955), ICE/53/155/2, Public Record(s), Icelandic fisheries dispute, February 18, 1955.

CAB 129/92/49, Record, (Type) Memorandum Former Reference, C (58) 99, (Title) Iceland, Fishery Limits, 12 May 1958.

ADM, (306), Material used in Official History of the "Cod War", Iceland, 1958-1961.

. إدارة المحفوظات والسجلات الوطنية الأمريكية:

- **National Archives and Records Administration (NARA):** President Truman's Message to Congress, Document 171, 80th Congress, 1st Session, Records of the United States House of Representatives, Record Group 233, March 12, 1947.

ب . الوثائق " المنشورة".

. الأمم المتحدة: **- United Nations (UN)**

الجمعية العامة، لجنة القانون الدولي، الدورة الرابعة والسبعون، ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي، جنيف، ٢٤ أبريل – ٢ يونيه – ٣ يوليه – ٤ أغسطس ٢٠٢٣.

. مضابط مجلس العموم البريطاني:

Hansard, H. C., people, Mr Edward Evans, Last recorded, on July 14, 1959.

ثانيا . المراجع العربية:

– **رمزي منير البعلبكي،** المورد الحديث، قاموس إنكليزي – عربي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٨.

– **عبد الوهاب الكيالي،** موسوعة السياسة، جـ ١، ٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤.

ثالثا . المراجع الأجنبية:

- **Bennett, Oliver,** Icy fishing: UK and Iceland fish stock disputes, House of Commons Library, last update, 19 December, 2012**.**
- **Guðmundsson, Guðmundur J.,** The Cod and the cold war, Scandinavian Journal of History, 2006.
- **STEINSSON, SVERRIR,** Do liberal ties pacify? A study of the Cod Wars, Cooperation and Conflict (journal), Vol. 53 (3), 2018.

رابعا . الدوريات:

أ . الدوريات العربية:

- **أيمن إيليا إبراهيم**، إشكالية ترجمة مصطلح النزاع إلى العربية، ٣ أبريل ٢٠٢٣.
- **ثور فيلهجالمسون**، نيران أيسلندا الخفية، مجلة رسالة اليونسكو، مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٧.
- **صلاح الاركوازي**، النزاع Dispute والصراع Conflict، كتابات صحفية إلكترونية مستقلة تعني بالرأي العام وأخبار العراق، ١٤ مارس ٢٠٢٠.
- **وكالة الأنباء السعودية (الرياض)**، سياسي / بريطانيا وآسيلاندا توقعان اتفاقية للتعاون في مجالات صيد الأسماك، لندن ١١ / ١١ /٢٠٢٠.

ب . الدوريات الأجنبية:

- **Jonsson, Hannes**, Friends in Conflict, The Anglo-Icelandic Cod Wars and the Law of the Sea, London, Hurst & Co., 1982.
- **STEINSSON, SVERRIR,** Do liberal ties pacify? A study of the Cod Wars, Cooperation and Conflict (journal), Vol. 53 (3), 2018.

خامسا ـ المواقع الإلكترونية:

https://discovery.nationalarchives.gov.uk
https://web.archive.org
https://journals.sagepub.com/doi
https://www.jstor.org
https://www.britannica.com
https://commonslibrary.parliament.uk
https://www.britannica.com/place/White-Sea
https://www.worldatlas.com/seas/white-sea.html
https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03468750600604184
https://www.poetryfoundation.org/poems/45404/rule-britannia
https://api.parliament.uk/historic-hansard/people
https://www.spa.gov.sa/w1446435
https://www.ejaba.com/question